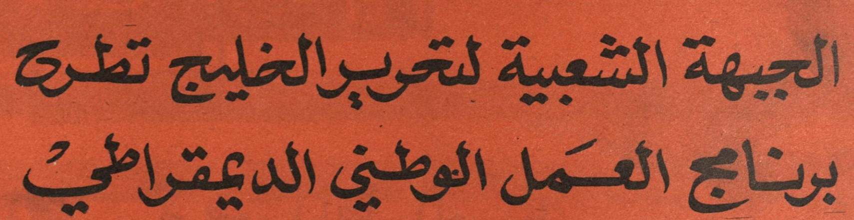
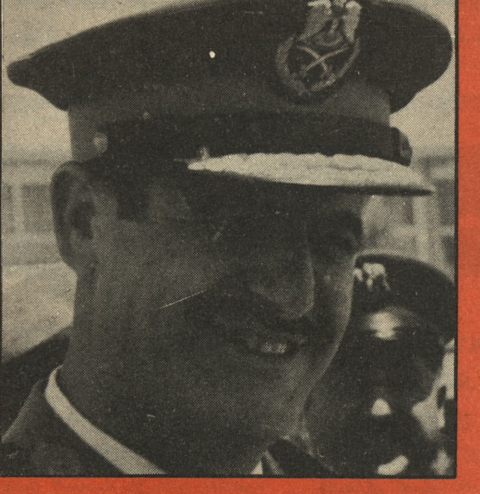
الحرية
اسبوعية
سياسية
عربية



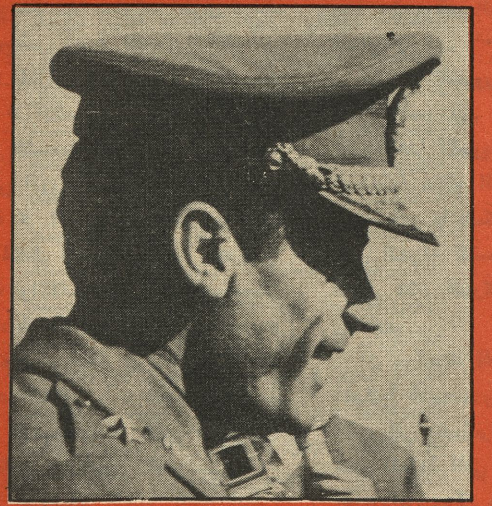
AL-HOURRIAH - No. 580 - 16/8/1971 - BEYROUTH ● بيروت - ١٩٧١/٨/١٦ - العدد ٥٨٠ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل

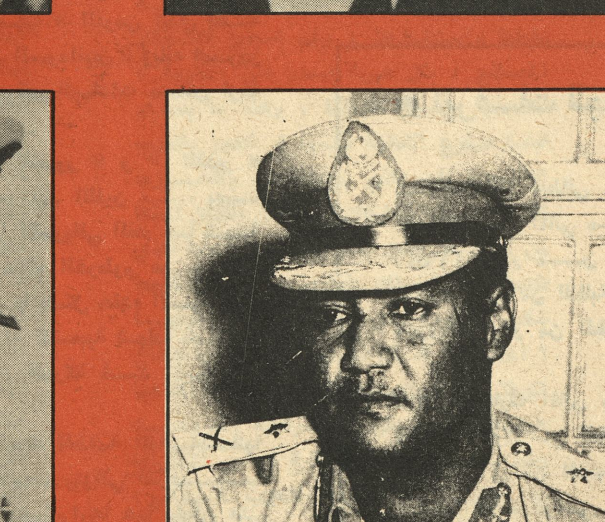
على هامش التضامن مع الحزب الشيوعي السوداني :

حربُ المواقع بين أنظمة ميثاق طرابلسَ والأحزاب "الشيوعيّة" العربيّة









■ تخفيض الدواء حلقة في سلسلة ملحة من المطالب الشعبية من أجل تخفيض تكاليف المعيشة

كلمة

بعد أن فضح مؤتمر القمة حقيقة موقفها من المقاومة الفلسطينية

انظمة ميثاق طرابلس : رأس الحربة في قمع الحركة الجماهيرية العربية

اذن ، فقد عقد بعض الرؤساء العرب مؤتمر قمة . اربعة منهم استجابوا لدعوة معمر القذافي، فتوجهوا الى طرابلس ليبحثوا في وضع المقاومة وعلاقتها بالحكم الاردني . في الدعوة الميمونة التي وجهها الاخ معمر لـ ٩ رؤساء عرب قال : « ان وقوفنا متفرجين او ممارسين حرب الكلام بالاذاعة أمام حرب ابادة حقيقية بالرصاص لاحد شعوب امتنا العربية ، لامر يسجل علينا العار الشنيع في تاريخ هذه الامة ويجلب عذاب الضمير ونقمة الجماهير . » وبينما استجاب الاسد والسادات والارياني وربيع ، لم يجد الاخرون حرجا من كل العار والعذاب والنقمة التي ذكرها القذافي . اعتذر لبنان ملمحا لاهمية وجود الملك فيصل ، واقترح العراق اجتماعا تمهيديا لوزراء الخارجية، ورأى المصمودي التونسي بعد « المقابلة التي شرفه بها الملك فيصل » وجوب الانتظار لرؤية نتائج المساعي الحميدة المبذولة . وتصرفت الجزائر بمفردها فاتخذت عددا من التدابير من بينها قطع العلاقات مع الاردن . اما النميري فقد شغله العار وعذاب الضمير داخل السودان عن اي عار اخر . وهكذا انعقدت القمة بحضور الرؤساء الخمسة وحدهم .

كيف ازال السادة الرؤساء عار التفرج على ابادة الشعب الفلسطيني في الاردن ؟

يبدو انهم ازالوه بسرعة . خلال يوم واحد ، باجتماعين وبيان . في هذا البيان يقرر السادة المؤتمرون : « متابعة موقف الحكومة الاردنية . فاذا تبين اصرارها على رفض تنفيذ اتفاقات القاهرة وعمان نصا وروحا يصبح من الواجب على كل الحكومات العربية اتخاذ ما تراه مناسبا . » ! نعم . ولا دهشة . فالسادات والاسد والقذافي لم يتاكدوا بعد من عزم حسين وزبانيته على رفض اتفاقيات القاهرة وعمان . ولم العجلة التي هي من الشيطان ؟ لعلهم رفضوها « نصا » لعل الامل باق روحا » . مجازر ايلول الماضي ، ومجازر تموز الحالي ، مطاردة من تبقى من المناضلين الفلسطينيين حتى الارض المحتلة ، اعلان حسين والتل ان المقاومة الفلسطينية انتهت بالاردن، كل ذلك لا يقدم للسادة الرؤساء دليلا على اصرار « الحكومة الاردنية » . هل نسرع فنقول ان السادة انفسهم لم يتمهلوا ابدا ، لكي يتبينوا مقاصد الحركة الديمقراطية في السودان ، فعملوا بالاظافر والاسنان على ضربها منذ اول ايامها ؟ لنتابع بيان السادة المؤتمرين ... البيان لا يلبث ان يقول : « الا ان ما يدعو الى الالم البالغ اصرار السلطة الاردنية في ممارستها الدموية ومناوراتها السياسية على تصفية قوات الثورة الفلسطينية في الاردن .. متحدية جميع القرارات المتخذة على كل المستويات العربية . » . رغم التناقض بين موقف «المراقبة» في الفقرة الاولى وملاحظة الاصرار في الفقرة الثانية ، فالنتيجة التي يصل اليها ذو عقل هو ان الحكومة الاردنية مصرة على تصفية المقاومة . المفروض اذن ان يتخذ المؤتمرون « ما يرونه مناسبا » . قطع العلاقات مع الاردن مثلا . لكن السادة لا تعوزهم الحجة . فقد طلعت صحيفة « اخبار اليوم » المصرية تنسب لياسر عرفات انه هو الذي طلب من الرئيسين المصري والسوري ان لا يقطعا علاقتهما مع الاردن . كان في نية السادات والاسد اذن قطع العلاقات . عرفات هو الذي مانع . « اذا شئت أن تكذب فقدم الكذبة على انها حقيقة مفروغ منها ، وتابعها الى النهاية كحقيقة » تريد الصحافة المصرية ان نصدق ما تقوله ، لولا أن ناطقا باسم المقاومة نفى نفيا قاطعا كل النفاق الذي ورد في « أخبار اليوم » .

اذا كان مؤتمر القمة لم يسفر عن شيء فلماذا اذن عقد هذا المؤتمر ؟

لم يكن هدف المؤتمر دعم المقاومة او بحث علاقتها مع حكم حسين . فالمجزرة كانت قد انتهت منذ ايام بتشتيت المناضلين واغتيالهم بعد أن تولى ٣٠ الف من جند حسين عمليات التصفية .

لقد كان الرؤساء ، وما زالوا ينظرون الى قضية الشعب الفلسطيني وطليعته المناضلة كاداة في خدمة مصالحهم وسياستهم . لا اكثر . من السادات والاسد ، ومن جاء قبلهما ، الى القذافي والنميري وجميع الذين يلهثون وراء اي حل يؤمن لهم البقاء في السلطة وكبح نقمة الجماهير . كانوا يستخدمون المقاومة كاداة ضغط في سبيل الحل السلمي حينا ، كوسيلة للمساومة حينا اخر . واليوم بعد أن وقفوا متفرجين على جريمة القضاء على المقاومة لا يتورعون عن متابعة استغلال جسدها الذي يتخبط في جراحه . فالنحيب على المقاومة اليوم ليس الا قنبلة دخان تغطي المواقف الفعلية التي تتخذها في المنطقة رجعية عربية من نوع جديد .

ماذا كان يفعل السادة الناحبون اليوم عندما كانت المقاومة تضرب في الاردن ؟ كانوا يتقاسمون الادوار لضرب الحركة الشعبية العربية التي تشكل المقاومة جزءا منها . بينما كان النظام السوري يحجز الاسلحة التي بعثت بها الجزائر للمقاومة ، كان النظام المصري يجند طائرات « الانطونوف » بالعشرات لتنقل الى السودان جنودا من المفروض ان يرابطوا على السويس استعدادا للمعركة مع « العدو الاسرائيلي » ، لا استعدادا لضرب الحركة الديمقراطية في السودان . وكان حكام ليبيا ينشطون بكل عزمهم بمعاونة الاستخبارات المصرية لخطف قادة هذه الحركة لاعدامهم فيما بعد .

عندما يعمد هؤلاء الى ضرب الحركة الشعبية فعلا ، لا في داخل بلادهم فحسب ، بل في أى بلد عربي اخر يستطيعون ضربها فيه ، وعندما يسكتون عن ضرب جزء من هذه الحركة (المقاومة الفلسطينية) أو يساهمون عن طريق غير مباشر في ضربها (مصادرة سوريا للاسلحة) يصبح الخيط الذي يميز اقطاب الاتحاد الثلاثي عن أقطاب الرجعية التقليدية في المنطقة خيطا واهيا . اذ ماذا يستطيع نظام الاردن أن يضيف من جرائم بحق الحركة الشعبية الديمقراطية لو كان محل النظام العسكري في السودان . الاول يقتال المناضلين الفلسطينيين والثاني يعدم أبطال الحركة الديمقراطية ومناضليها الشيوعيين . وماذا يستطيع فيصل السعودية مزيداً من تأمين مصالح الامبريالية واغداقه البترول على أسواقها لو كان محل القذافي في ليبيا! الحكم الملكي السعودي ينصب نفسه حارسا لمصالح الامبرياليه ومساعدا خلال زمن لامام كالبدر يحارب به الحركة الشعبية في اليمن ، ولكن ها هو النظام الليبي يستميت في تقديم خدماته لضرب الشيوعيين في السودان . هاج وغضب عندما اعدم المغرب جنرالات معزولين عن اي دعم شعبي ، واسترخى واغتبط عندما اعدم النميري ضباطا تقدميين ومناضلين شيوعيين في السودان . ليس الفرق كبيرا . وعليه الا يحق القول ان حسن المغرب وفيصل السعودية يريدان أن يكون العسكريون في خدمه ملوكهم . أما القذافي والنميري فيريدان أن يكون العسكريون في خدمة .. أنفسهم ! أما الحركة الشعبية فعداؤهم جميعا لها سواء .

ان مؤتمر القمة الاخير ، رغم هزاله ، يتخذ اهمية كبيرة . انه يفتح عهدا جديدا في المنطقة العربية ، في علاقة الانظمة العربية التي اصطلح على تسميتها حتى الان بالانظمة التقدمية او المتقدمة ، بجماهيرها . ان الاحداث الغنية التي عرفتها المنطقة خلال الشهرين المنصرمين تشير بوضوح الى أن هذه الانظمة لعبت وسوف تلعب دورا خطيرا في قمع التحرك الجماهيري الديمقراطي وهي بذلك (خاصه بعد قيام الاتحاد الثلاثي — الرباعي) تشكل حارسا ذا بطش وانياب ينبغي للحركة الجماهيرية الديمقراطية أن تعي ثقله وخطره في المرحلة المقبلة . ولم يعد ثمة شك كبير في ان ثمن التراجع الاسرائيلي وقبول الامبريالية الاميركية بحل يعيد للانظمة المذكورة الاراضي التي خسرتها في هزيمتها ، لن يكون فقط رأس المقاومة الفلسطينية وجثتها بل أيضا رؤوس الحركات الديمقراطية التي لا تخضع ، في المنطقة ، لسياسة الانهزام التي ستفرضها بيد من حديد دول الاتحاد . وعندما تعمد الرجعية الجديدة بسهولة الى ضرب حزب طليعي كالحزب الشيوعي السوداني وتجهض الحركة الديمقراطية المستقلة في السودان ، دون ان يؤدي ذلك الى مواقف حازمة من باقي اطراف الحركة الديمقراطية التقدمية في المنطقة العربية فان ذلك يشكل حافزا مشجعا للرجعيين الجدد لاستكمال مسيرتهم . وعندما يتخذ الحزب الشيوعي السوري ، مثلا ، الموقف المسكين الذي اتخذه ، ويبقى هانئا في تحالفه مع الاسد ، فانه لن يجد حين ينقض الاسد عليه ذات يوم الا ان يقول : « انما اكلت يوم اكل الدب الابيض » .



تخفيض الدواء حلقة من سلسلة ملحة من المطالب الشعبية من اجل تخفيض تكاليف المعيشة

ما أن اعلن وزير الصحة ، الدكتور اميل بيطار ، قراره بتخفيض ارباح الصيادلة والمستوردين ، حتى برز موقفان رئيسيان في ناحية وقف المؤيدون، من وزراء ونواب وقيادات نقابية وجمعيات مختلفة .

وفي ناحية ثانية وقف معارضون قلة هم ، بصورة خاصة ، « المتضررون » انفسهم من صيادلة ومستوردين وبعض التكتلات المهنية ذات العلاقة بهذه الفئة (طلاب الصيدلة في جامعة القديس يوسف ...) . ولم توفر الفئة المعارضة من تجار الدواء ، وسيلة لم تستعملها في الدفاع عن مصالحها: طعنت بشرعية القرار باسم النظام الحر ، وطعنت باختصاص اللجنة باسم اختصاصها ، ورفعت دعوى على المقال ٧ بحجة منع نقيب الصيادلة من الدفاع عن وجهة نظر نقابته ، واستعدت رئيس الجمهورية على وزيره ، وحاولت ان تستميل بمختلف الوسائل رئيس الوزراء الى جانبها ، كما حاولت ان تشق الصف الذي ينتمي اليه وزير الصحة ...

ان هذه المعارضة الحادة والمستميتة في الدفاع عن ارباح لا يستطيع احد ان ينكر أنها فاحشة ، تدل بوضوح على انه ما من فئة رأسمالية مستغلة تقبل بالتنازل عن حصة بسيطة من أرباحها، دون أن تقاوم ما استطاعت أن تقاوم. فالرأسمالية اللبنانية ، بمختلف فئاتها، اعتادت أن تربح وان تستغل دون أن تجد من يطالبها بالحد من أرباحها . أو أن يفرض عليها مراعاة مصالح مناقضة لمصالحها هي . فجاء القرار الاخير بخفض الارباح يشذ عن قاعدة عامة قامت على عدم المس بمصالح مختلف الفئات ، بل وعلى تقديم المساعدات والحماية للارباح المرتفعة. رغم ان القرار لم يكن مفاجئا ، فمسألة الدواء ملحة منذ سنين والمماطلة بشأنها تقليدية ، فقد كان له وقع عنيف .

لكن هل يعني الوقع العنيف، والانقسام الى موقفين متعارضين، ان القرار نصر حاسم للحركة المطلبية ؟

لقد لعبت الحركة المطلبية التي وضعت مطلب تخفيض الدواء في طليعة مطالبها ، دورا اساسيا في الدفع الى اتخاذ القرار . فمنذ سنوات واسعار الدواء في لبنان تشكل فضيحة يصعب تجاهلها . وفي غياب كل ضمان صحي ، قبل أول شباط ١٩٧١ ، كان المواطن لا يملك في وجه الاستثمار أي سلاح . لكن لا ينبغي أن تنسينا معارضة الصيادلة والمستوردين ظروف القرار.

— منذ البدء في تطبيق الفرع الصحي للضمان وتجار الدواء ، من صيادلة ومستوردين ، يعملون على عرقلة الفرع . فمن مقاطعة مناقصات الصندوق ، الى التواطؤ مع مصادره الاجنبية ، الى محاربة الصيدليات للسعر المزدوج . وتوج هذه المواقف كلها موقفهم من تعديل المادة ٢٢ من قانون الضمان ، التي تجيز للصندوق استيراد ادوية . وكانت النقابات العمالية قد اقترحت ، تجاه تخريب تجار الدواء ، حصر حق استجلاب الدواء بصندوق الضمان نفسه . كان من الصعب على الحكم أن يتجاهل محاولات التخريب المكشوفة التي يقوم بها تجار الدواء ، ويتركهم دون رادع.

— ابرز البدء في تطبيق الضمان الصحي تفاوتا فادحا في اسعار الدواء وبالتالي في اعبائه . بينما يحصل المضمونون والمستفيدون على الدواء بثلث سعره ، يدفع مواطنون اخرون السعر المرتفع كاملا . ولما كان بين « الاخرين » عمال زراعيون وصغار ملاكي الارض وصغار الحرفيين والمستقلين، برز التفاوت صارخا . لم تكن الدولة، هنا أيضا ، تستطيع السكوت الكامل على هذا التفاوت .

— عرفت فئة تجار الدواء بين التجار الاخرين ، بجشع كبير . لكنها ليست الفئة الوحيدة التي تطالها مطالبة الفئات الشعبية . فالدواء مرتفع السعر بصورة احتكارية ، لكنه ليس السلعة الوحيدة المرتفعة السعر: هناك السلع الغذائية بأصنافها ، هناك التعليم ، هناك الايجارات . ان قرار تخفيض الدواء لا ينفصل عن القرارات الاخرى : تمديد قانون الايجارات لمصلحة ملاكي المنايات والشقق ، حصر ارتفاع الاجور بنسبة هي ادنى بكثير من نسبة ارتفاع الاسعار... ان تخفيض اسعار الدواء ، على أهميته وضرورته ، يشكل قرارا مسايرا في سلسلة قررات تعسفية خدمت كلها مصالح فئات رأسمالية اخرى لا تقل استثمارا عن فئة تجار الدواء . وهذا يعني ان للقرار وجها سياسيا هاما .

— في مواجهة القرار ، لعبت نقابة الصيادلة دورا هجوميا فاضحا ، بينما اكتفت نقابة مستوردي الادوية بالاحتجاج بالبيانات (هذا لا يعني أنها سوف تستمر في هذا الموقف : فقد عممت طلبا على اعضائها يؤدي الى صرف عدد من موظفي المستودعات بحجة ضغط التكاليف) . ان توزيع الادوار يتم وفقا لتوزيع في المصالح . بينما يتضرر الصيادلة مباشرة ولا يملكون طريقة للتعويض بسبب تعدد الصيدليات وصعوبة الاحتكار فيها ، يملك المستوردون مخرجا واضحا وان كان متوسط الامد . فالمستورد الذي يجني اكثر الارباح ارتفاعا يستطيع التعويض عن انخفاض ارباحه بتوسيع سوق مبيعه . فالادوية الرخيصة تبيع اكثر. مما يؤدي الى استعادة المستوردين لارباحهم عن طريق توسع المبيع . وقد يفسر ذلك سكوت جورج ابو عضل عن الاجراء ، و « تعقل » نقابة المستوردين.

— يبقى توزيع الادوار السياسية. أعلن وزير الصحة القرار دون أن يطلع عليه مسبقا مجلس الوزراء . أو على الاقل لم يصدر القرار عن مجلس الوزراء فترك الامر مجالا لردود الفعل خلال يوم كامل . لم تبرز خلال فرصة اليوم الواحد ردود فعل حاسمة لصالح تجار الدواء . فقام رئيس الجمهورية بـ « تحكيم » لصالح القرار ، يستفيد منه مقام الرئاسة ويؤكد صفة الرئاسة التقريرية .

اذا صح ما سبق ، فهو يعني ان الدولة واصحاب العمل والتجار وأصحاب المبنايات سوف يستعملون القرار للحد من المطالب العمالية والشعبية الاخرى ، والوقوف في وجهها ، بحجة ضرورة التريث في اتخاذ الاجراءات . وبحجة ترك فرصة للقرار الحالي ان يخضع للتجربة ... اذا كان ضغط الحركة المطلبية قد لعب دورا في استعجال القرار ، فان المطالب الملحة الاخرى لا تنتظر هي ايضا .

إستمرار حملة الارهاب في السودان وسط ترحيب أمبريالي حار

تواصل الطغمة العسكرية الحاكمة في السودان حملة الارهاب والمطاردة ضد قوى الحركة الشعبية وسط سيل من التصريحات التي لا تتوانى عن الادعاء بأن الحكومة «قررت الاسراع في اشراك المواطنين في الحكم » ! (تصريح وزير الدفاع السوداني خالد حسن عباس اثناء زيارته للكويت) .

فما زالت المحاكم الميدانية تصدر احكامها بالجملة وبسرعة متناهية على اعداد متزايدة من الضباط الاحرار شملت اخر دفعة منها ٤٠ ضابطا من مختلف الرتب . هذا فيما تكرر الطغمة نداءاتها لمطاردة ٢٥ من القادة الشيوعيين ...

وسط هذه الحملات اليومية التي تستهدف مصادرة حرية الشعب السوداني وجدت الطغمة العسكرية متسعا من الوقت للاعلان عن اجراء « استفتاء شعبي » على منصب رئاسة الجمهورية مرفقة ذلك بتقديم الديكتاتور النميري « كمرشح وحيد » لهذا المنصب ... دون أن يدري احد الجهة التي رشحته ولا لماذا هو « وحيد » في ترشيحه !

وكما وعدت الطغمة بان هذه الخطوة على طريق « اشراك المواطنين في الحكم ستتبعها خطوات اخرى » فقد اقر « مجلس قيادة الثورة » تطبيق قانون « العزل السياسي » الذي يمنع بموجبه « الاشخاص الذين ادانتهم المحاكم الشعبية منذ قيام ثورة ٢٥ ايار حتى الان من مزاولة اية نشاطات سياسية » ! ويمكن التفكير بالحملة الاخيرة للحكم السوداني ضد الحركة الشعبية والالاف من العناصر الديمقراطية والشيوعية الذين صدرت بحقهم احكام مختلفة او الذين تنتظرهم مثل هذه الاحكام ... لتقدير عدد هؤلاء « الاشخاص » الذين سيطبق عليهم قانون « العزل السياسي » !

وتلقى مواصلة الحكم السوداني حملته المعادية للديمقراطية الترحيب المتزايد من الدوائر الامبريالية خاصة وان الطغمة الفاشية ما فتئت تكرر في تصريحات مسؤوليها رغبتها في توثيق العلاقات مع المغرب الاستعماري ولا سيما الولايات المتحدة الاميركية . والشهادات الاكثر دلالة في هذا المصدد ما ابداه المرشح المحتمل للرئاسة الاميركية سام يورتي من « تقدير » للنميري بسبب « المدرس الذي لقنه للشيوعيين السودانيين » وبانه «مسرور جدا من موقف السادات من ازمة السودان » .

هذا « السرور » و « التقدير » لقمع الشيوعيين اللذين [illegible] بهما عاطفة هذا الامبريالي القذر هما شهادة استحقها حكام الخرطوم عن جدارة وذلك بقدر ما يشكل حقده الاسود تجاه قوى الحركة الشعبية شهادة بصلابة نضال هذه الحركة ضد المستعمرين واذنابهم .

ان مواصلة الطغمة الفاشية لحملتها المعادية للشعب وتوالي الترحيب الامبريالي باستمرارها هما دليلان على مدى العزلة التي يواجهها الحكم السوداني وعلى مدى الكذب في ادعائه حول « القضاء » على الحركة الشعبية و « ابادة » الشيوعيين . فالدلائل تشير الى استمرار المقاومة الشعبية ضد الديكتاتورية العسكرية السودانية التي كان اخرها ما ذكر عن انتخاب المناضل محمد ابراهيم نقد — احد اصلب المناضلين الى جانب الشهيد عبدالخالق محجوب — امينا عاما للحزب الشيوعي السوداني ... الامر الذي يشير الى مواصلة الحزب الصامد لواجباته في قيادة النضال الشعبي ، في هذه المرحلة المصعبة ، ضد اعداء الشعب السوداني وطبقته العاملة الظافرة .

● تبرعات للجبهة الشعبية الديمقراطية ●

- ٢٥٥ر٠٠٠ لير ايطالي من انصار الجبهة الديمقراطية في ايطاليا
- ٧٠٣ر٦٠ مارك الماني من الطلبة والعمال العرب في المانيا الغربية وبرلين
- ٢٦٦ر٠٠ دولار من منظمة الطلبة العرب في الولايات المتحدة وكندا
- ٥٠ر٠٠ دولار من الطلبة وابنا الجالية العرب في كالامازو
- ٩٩٠ر٢٥ دولار من الطلبة وابناء الجالية العرب في شمال كاليفورنيا — الولايات المتحدة
- ٢٨٣ر٠٠ مارك الماني من الطلبة والعمال العرب في المانيا الغربية وبرلين
- ٩٩١ر٢٥ دولار من الطلبة وابناء الجالية العرب في أمريكا وكندا
- ٦٠ر٠٠ دولار من الطلبة وابناء الجالية العرب في شيكاغو
- ٦٠٠ر٠٠ فرنك فرنسي من رابطة الطلبة اللبنانيين في فرنسا
- ٦٠٥ر٠٤ دولار امريكي من انصار الجبهة الديمقراطية في الجزائر
- ٢٠٠ر٠٠ دولار أمريكي من جمعية الطلبة العرب في ولاية ماديسون وسكانسن امريكا
- ٤٠ر٠٠ دولار كندي من الاتحاد العربي الكندي في هاملتون — كندا
- ١٠٠ر٠٠ دولار من انصار الجبهة الديمقراطية في لينينغراد
- ٢٦٣ر٠٠٠ لير ايطالي من انصار الجبهة الديمقراطية في ايطاليا

الحرية
صاحب الامتياز: محسن ابراهيم
المدير المسؤول: حسن فخر
مدير الادارة: ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العمارة — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

شؤون عربية

على هامش التضامن مع الحزب الشيوعي السوداني :

حرب المواقع بين انظمة ميثاق طرابلس والاحزاب "الشيوعية" العربية

ما تزال الاحزاب «الشيوعية» العربية ، وهي تحاول استيعاب الضربة المجرمة التي حلت بشعب السودان ، اسيرة موقفها السابق المستمر من الانظمة الناصرية الطراز في المنطقة العربية .

فهي — اي الاحزاب — تعمد ، كلما اعياها « التاييد » و « الدعم » ، الى جعبتها النظرية، فتخرج منها « الاجنحة اليمينية » في حركة التحرر العربية لتضع على عاتقها جميع الاثام ، مستبقية في الجعبة « اجنحة اخرى » تواصل « تاييدها » و « دعمها » . ولا شك ان هذه الاجنحة موجودة كلها ، وان الصراع بينها قائم على قدم وساق . غير ان ما لا تراه الاحزاب هو خط التطور العام الذي تسير عليه الانظمة المعنية ، واولها النظام المصري ، منذ سنوات عديدة . اي أن الاكتفاء بالتمييز بين اجنحة « يمينية » و « اجنحة اخرى » يجعل تاريخ الانظمة تكرارا لنفسه ولا يتيح ، على الإطلاق ، ابصار وجهة هذا التاريخ او ادراك السياق الذي تنمو فيه حركته . فتارة ينتصر اليمين وطورا ينتصر الاخرون .. تارة ينهزم الخير وطورا ينهزم الشر . والمعركة تبدو ، في نظر الاحزاب ، اشبه بالصراع بين رجلين يتبادلان الضربات دون أن يتحرك احدهما من مكانه . ثم ان الانظمة ، رغم هذا الصراع ، تبقى ذات جوهر ثابت ، وتحتفظ بصفتها « التقدمية » مهما كان موقع الجناح الغالب في هذا النظام او ذاك . هذه الصفحة الملساء تنزلق عليها جميع الاحداث التاريخية ، الكبيرة منها والصغيرة ، دون اثر . فهزيمة حزيران مثلا ، لا تكشف عيبا في طبيعة الانظمة المذكورة ولا تنم عن ثغرة في علاقتها بالجماهير . هكذا تبقى الانظمة نفسها محط امل الاحزاب في معركة التحرير. وسقوط خطط الانماء واستقرار علاقات الاستغلال وعودة التعاون بين المقيمين الجدد والقدامى على الاستغلال .. هذا كله لا يشير ، في نظر الاحزاب ، الى خط ثابت تدرج عليه الانظمة الناصرية الطراز .. هذا كله لا يلقي ظلا من شك على «تقدمية» الانظمة المذكورة . تلك هي نظرة الاحزاب . أما الواقع — ونحن لا نخوض هنا في تفاصيله — فهو ان الانظمة المذكورة قد توقفت فعلا عن انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية وبدأت تتراجع ، الى هذا الحد او ذاك ، عما انجزته في سياقها . وأما بداية هذه المرحلة من التراجع ، فهي تتبع ، في كل حالة ، عمر النظام وظروفه . فهي ترادف ، في حالة النظام المصري ، مثلا ، توطد سلطة الطبقة المسيطرة الجديدة على مرافق الاستغلال (حوالي عام ١٩٦٤) . وهي ، في حالة النظام السوداني مثلا ، توافق عجز الطبقة الجديدة عن الامساك تماما بزمام هذه السلطة . لكن الاكيد هو أن التراجع في مصر بات شاملا بعد الهزيمة ، وان الوضع المصري هو مفتاح ما يجري على اطراف الجبهة التي تشكلت من دول ميثاق طرابلس .

هذه الجبهة تصرف جهدها اليوم لتصفية المعركة الوطنية العربية ولتركيز سلطة الطبقات المسيطرة على انقاض هذه المعركة . أما سبيلها الى ذلك فهو يتكون من حلقات متداخلة ، منها قمع الحركة الجماهيرية المنظمة واسترضاء الرجعية الداخلية والتقرب من الامبريالية وحلفائها وتقليص المواقع السوفياتية في العالم العربي . ولا جدال في ان قمع الجماهير هو الشرط الاول لاسترضاء الرجعية ، وان « الحرية » الاقتصادية التي رعتها تدابير الاسد والسادات هي من أدوات الاسترضاء نفسه . ولا جدال أيضا في ان التقرب من الولايات المتحدة يستلزم اظهار « الاستقلال » عن الاتحاد السوفياتي والاقتراب من ملوك الرجعية وامرائها في العالم العربي . ثم ان الجانب الداخلي من هذه السياسة ضرورة لا غنى عنها لنجاح الجانب الخارجي .

هذا ما يفسر نزوع الانظمة المعنية ، منذ البداية ، الى الحاق المقاومة الفلسطينية بخطها واستبشارها ، رغم ضجيج الاستنكار المصطنع ، بكل ضربة تسدد الى المقاومة ، فتضعفها وتسهل الحاقها . وهذا ما يفسر ايضا ضلوع الانظمة نفسها في الغدر بالحزب الشيوعي السوداني . فالمقاومة والحزب السوداني هما الطرفان الوحيدان اللذان امتلكا من القوة ما يطعن فعلا في تماسك الخط الذي تنتهجه انظمة ميثاق طرابلس. ذلك ان كليهما تنظيم جماهيري مستقل وواسع وان اولهما (المقاومة) قد شرعت في بناء انموذج للكفاح الوطني مناقض لانموذج الانظمة ووضعت لكفاحها هدفا (دولة فلسطين الديمقراطية) لم يعد يطيقه نهج الانظمة السائرة نحو الاعتراف باسرائيل .. وان ثانيهما (الحزب السوداني) استطاع أن يطرح نفسه على انه حضور ثوري منظم لجماهير السودان الكادحة في قلب السلطة الوطنية الديمقراطية ، فنقض بذلك خط الضباط الناصريين الذين لا يرون في هذه السلطة الا تسلطا على رقاب الجماهير ووسيلة لنقل ادوات الاستغلال من يد الرجعية القديمة الى يد رجعية جديدة ، هم انفسهم واحد من فروعها .

لكن انظمة « الميثاق » ليست في وضع متجانس ، اثناء سعيها الى هدفها السالف الذكر . فانخراطها في المعركة الوطنية متفاوت العمق متباين المستلزمات وكذلك شأن البنى الاجتماعية — السياسية في اقطارها . وهي ، في التقائها على توطيد الاستغلال ومصالحة الامبريالية ، توظف هذا التنافر ، فتجعل منه توزيعا دقيقا للمواقف . فنظام القذافي عائم على النفط الذي تنتجه الشركات الاميركية .. وهو قد ولد من نظام مغرق في الرجعية ، كان قد استطاع أن يصفي الحركة الوطنية المنظمة في ليبيا وان يمنع اصلا قيام المنظمات الديمقراطية . فهو ، بالتالي ، لا يشعر بحاجة ملحة الى معونة الكتلة السوفياتية في الخارج، ولا الى مسايرة الحركة الجماهيرية في الداخل . لذا يستطيع أن يعتبر العمل النقابي نفسه جريمة قومية وان يضع « الشرق » و « الغرب » على قدم المساواة، في خطبه ، وان يوغل ، الى حد الاسفاف والقرصنة ، في عدائه للشيوعية .

اما نظام السادات فهو وريث المرحلة الناصرية .. هذه المرحلة التي أرست دعائم راسمالية الدولة الاولى في المنطقة العربية ، كانت دائما تسهر ، في سبيل ذلك ، على حفظ التوازن بين امرين : الاستعمال الديماغوجي للمنجزات الوطنية الديمقراطية وتطويع — أو قمع — الحركة الوطنية الديمقراطية النشيطة التي ولدت من الحرب العالمية الثانية .. كانت المنجزات هي ستار التطويع او القمع . لكن « المنجزات » ، المعادية للامبريالية ، بسبب ما رافقها من ابقاء للجماهير في وضع التلقي السلبي ، جعلت للمعونة الخارجية وزنا مطلق الحسم في استقرار النظام . فهذه المعونة هي عماد المشاريع الكبرى وهي ، خاصة ، عماد الجيش النظامي . وقد ادى منطق التنافس بين المعسكرين ومنطق المعركة الوطنية — بعد الهزيمة خاصة — الى نهاية سريعة للعبة « الحياد » بمضمونها الاول . فباتت الكتلة السوفياتية هي صاحبة الغلبة ، على صعيد القروض والسلاح ، وان ظلت الكتلة الامبريالية هي الغالبة على صعيد التبادل . لذا فان نظام السادات لا يستطيع التوغل بعيدا في سياسة الانفصال عن الكتلة السوفياتية ، وان كان يحاول ، وسلاح المحاولة هو تنشيط التجارة مع الامبريالية ومنحها بعض المنافذ الى القطاعين الخاص و المختلط .. وهو خاصة مهادنة الرجعيتين العربية والمصرية واظهار الغيرة على المصالح الاستعمارية في المنطقة من كل حركة جماهيرية تهددها .. عليه يمجد السادات دائما صداقته مع الاتحاد السوفياتي ويترك لهيكل مهمة اعلان العداء للشيوعية . الا انه لا يتردد في المساعدة على تقليص المواقع السوفياتية خارج مصر . ولا شك أن ضرب الحزب الشيوعي السوداني هو — في نظر الحكم المصري — غاية بحد ذاته، تجد تفسيرها في التناقض الاصيل بين خطين.. الا ان واحدا من اهداف الضلوع المصري في جريمة الخرطوم ، هو ، دون شك ايضا، ارضاء الولايات المتحدة على حساب المصالح السوفياتية في العالم العربي .

ولا شك ان اكثر الانظمة اختلافا — في البداية — عن سائر اطراف « الميثاق » كان نظام السودان . فهو قد وجد نفسه حين قيامه أمام حزب شيوعي صامد يضم عشرات الالوف واتحاد للنقابات وتنظيمات جماهيرية اخرى موالية للحزب تضم مئات الالوف . وهو قد وجد على الجبهة الاخرى رجعية واسعة متاهبة .. ووجد بين الطرفين جيشا ضعيف العدة والعدد . فكان لا بد له أن يمالئ منظمات الجماهير — من سياسية ونقابية وسواها — ريثما يحسم معركته ، بمساعدتها ، مع الرجعية القديمة . وكانت تقوية الجيش ، في الداخل ، بعد ذلك ، والتقرب من انظمة « الميثاق » في الخارج ، خير ما يعينه على المباشرة ، في ظل اعلام الوحدة والمعركة القومية ، بضرب الحركة الجماهيرية . ذلك انه قد فشل في عقد « تحالف » تكون فيه هذه الحركة مطية لسلطة الضباط .

مثل هذا التحالف هو ما نجح الحكم السوري ، في اقامته . فقد ارتضت قيادة الحزب « الشيوعي » السوري ان تكون ذيلا للسلطة العسكرية . ولم يكن ذلك يضير القيادة العسكرية البعثية في شيء . « فالشيوعيون » لا يبدون اعتراضا على سياسة التعاون مع الرجعية ! وهم لا يذهبون في تصورهم لمحتوى المعركة الوطنية الى ابعد مما تذهب اليه السلطة نفسها . والسلطة على اي حال ليست اقل حاجة من سلطة السادات الى المعونة السوفياتية . وهي لا ترى في نفسها اية قدرة على استرجاع الجولان خارج الحماية السوفياتية — المصرية . لذا فان ما تطلبه منها دول الميثاق الاخرى هو أن توافق على سياستها الداخلية (قمع الحركة الجماهيرية والتقرب من البرجوازية التقليدية) وعلى سياستها الخارجية (تقليص المواقع السوفياتية واسترضاء الامبريالية الاميركية وحلفائها العرب في سبيل الحل السلمي) .. هذا بينما تضطلع هي — اي السلطة السورية — بدور باهت في هذا كله ، دور التاييد والمبادرة الخجولة والانتظار ..

والواقع ان الاختلاف بين الوضعين السوري والسوداني يوضح تماما عداء انظمة « الميثاق » لحركة الجماهير المستقلة ، وان هذا العداء — الذي يعكس نزوعها الى توطيد سيطرة الطبقات المهيمنة الجديدة — هو لب سياستها وبوصلة مواقفها في النطاقين الداخلي والخارجي . فقد طلب القذافي — ورفض الاسد — حل حزب البعث السوري وفك التحالف مع « الشيوعيين » و انشاء « اتحاد اشتراكي » في سوريا . لكن رفض الاسد لم يؤد الى استبعاده عن اتحاد بنغازي العتيد.

اما حينما اعلن النميري عجزه عن سحق الحزب الشيوعي السوداني ومنظماته الجماهيرية ، فقد استتبع ذلك اقصاءه عن الاتحاد السالف الذكر الى ان يجيء الفرج . هذا يعني ان غاية القادة المنتسبين الى ميثاق طرابلس لم تكن تحقيق الانسجام « التشريعي » بين بنى انظمتهم .. فهم قد قبلوا سوريا لعلمهم ان حزب البعث فيها غطاء كثير الثقوب لسلطة العسكريين والتحالف الطبقي الذي ينتمون اليه .. وكانوا يعلمون ايضا أن الحزب الشيوعي السوري أطوع من الخاتم ، فلم يجعلوا منه عقبة في سبيل الاتحاد .. كانت غايتهم الانتحقيق الانسجام «الواقعي» بين المضامين الطبقية لانظمتهم .. وهي مضامين يستلزم تحقيقها ضرب حركة الجماهير .. لذا اصروا على ضرب الحزب الشيوعي السوداني شرطا لدخول السودان الى اتحاد بنغازي .

تلك هي صورة التنسيق بين دول «الميثاق» وتلك هي وجهتها الراهنة . هذه الوجهة تمد اثارها الى اقطار تقع خارج « الميثاق » من الاردن الى الخليج الى لبنان . فلا يخرج عنها التواطؤ المنافق على ضرب المقاومة الفلسطينية ولا اطلاق يد السعودية وايران في الخليج وفي جنوب الجزيرة ولا التمهيد لحملة تشنها المرجعية ، في لبنان ، على القوى الوطنية والتقدمية . والحرب التي تخوضها دول الميثاق هي حرب مواقع . وهي لا تخوضها ضد العدو القومي بطبيعة الحال .. بل هي تريدها حربا محدودة ضد مواقع الاتحاد السوفياتي في العالم العربي وحربا غير محدودة ضد الحركة الثورية العربية في جميع اقطاره . ذلك ان انظمة « الميثاق » لا تستطيع ولا تريد قطع صلاتها مع الكتلة السوفياتية . فهي تعلم أنها لن تصمد شهرا واحدا اذا فعلت ، لان رفع الحماية السوفياتية عنها يسلمها لقمة سائغة الى « اعداء » لن يرتضوا ما هو اقل من الاطاحة بها . انها تريد فقط ان تنال من مواقع الاتحاد السوفياتي هنا وهناك على نحو يتيح لها استرضاء الامبريالية ويسهل عليها سحق الاطراف «الخطرة» من الحركة الجماهيرية العربية . فذاك هو ثمن استقرار الانظمة المذكورة وذاك هو ثمن الحل السلمي .

ماذا يفعل الاتحاد السوفياتي ازاء هذا الوضع ؟ انه يدافع عن مواقعه . فهو قد وجد نفسه في موقع الدفاع حينما اطيح « باصدقائه » في مصر . وكانت معاهدة الصداقة والتعاون تاديبا لنظام السادات ومحاولة لوقفه عند حده ، الا انها لم تكن ، باي حال ، ضمانا لولائه . وكان ما فعله السادات في السودان ، بعد المعاهدة بشهرين دليلا لمن يحتاج الى دليل .. وفي السودان نفسه ، ما لبثت الحملة السوفياتية ان فترت . فنظام النميري يستطيع ، لبعده عن المعركة الوطنية ، ان يحتمل الصدع الذي سيصيبه اذا سحب الاتحاد السوفياتي خبراءه ومعوناته من السودان . لذا استعاد النميري المبادرة فطلب وقف الحملة عليه وكان له ما اراد . وامعن بعد ذلك في حملة القمع ومنع استيراد البضائع السوفياتية وضيق على الخبراء ، ارضاء للرجعية الداخلية ولحلفائه في الخارج . والتدابير التي يتخذها النميري يستحق عليها السادات شكر الولايات المتحدة ويصل رشاشها الى الاسد .. ها هنا ايضا يحاول الاتحاد السوفياتي وفقا لمصالحه ان يستبقي لنفسه موطيء قدم ينفعه ، حين تمر موجة الاحتجاج ، في منع اختلال التوازن العام لغير صالحه .. اما الصين فهي - طمعا في دعم سياسي ظرفي - تجعل نفسها مطية لنظام النميري الذي لا يريد أن يقع في حضن طرف واحد . وهي بذلك لا تسيء الى سمعتها الثورية فحسب ، بل تسيء ايضا الى ثقة الحركات الثورية العربية بحلفائها وبالمبادىء الاممية التي يقوم عليها التحالف الثوري .

فلنعد ، بعد أن حددنا وجهة دول «الميثاق» ومجال حركتها واشكال التنسيق بينها ، الى موقف الاحزاب « الشيوعية » العربية من حدث السودان . فبعد البيان المحزين الذي وقعه الحزب السوري ، على اثر اعدام الشفيع (ولم يتعرض فيه لموقف السلطة السورية من نظام النميري) وبعد البرقية التاعسة الذي وقعها الحزب الشاوي اللبناني مع أطراف اخرى « مناشدا » النميري « التدخل » لوقف الحملة ، ثبت للاحزاب السوري واللبناني والعراقي والاردني ان النميري « يشرف على الحملة شخصيا » ، فسجلوا هذا الاكتشاف الهام في برقية مشتركة . مذ ذاك فصاعدا - اي منذ اعدام الشهيد عبد الخالق محجوب - اكتسبت حملة الاحتجاج في « النداء » و « الاخبار » حدة جديدة . غير أن النميري - قبل ذلك وبعده - ظل ، بعمله « يخدم » المرجعية التي يفترض فيه ان يكون عدوا لها . و«يلتقي» مع الامبريالية التي يبدو أنه لا يكن لها سوى الخصومة . لم تفطن «الاحزاب» النابهة الى ان رجعية جديدة قد ولدت في العالم العربي وان هذه الرجعية تبذل ما في وسعها لوقف المعركة مع الامبريالية . والحق انه لو شاءت « الاحزاب » أن تفطن لفعلت منذ سنوات . ثم ان الاحزاب شنت هجومها على النميري وصبت جام غضبها على القذافي .. لكنها سكتت على الاسد ، بل امتدحته تقريبا .. وحين وصلت الى السادات عمدت الى شتم ... هيكل . وهي تعلم حق العلم أن الاسد - ولسان حاله الايوبي - مغتبط بما جرى في السودان وان السادات قد فاخر الاقران بـ « الاسنان » التي نهشت ظهر الشعب السوداني وان هيكل ليس سيد صوته بل هو صوت سيده .

هذا يعني أن الاحزاب المذكورة تخوض هي الاخرى - من موقع الدفاع - حرب مواقع . فهي تهاجم - بكسر الجيم - حيث تهاجم - بفتحها - . وهي تفتقر تماما الى التنسيق المرن الذي يسود مواقف انظمة « الميثاق » . ذلك انها، جميعا تصب مواقفها على القوالب السوفياتية . فاذا سلمنا بأن حزب بكداش لا يستطيع ، في الوقت الحاضر أن يناطح سلطة الاسد (دون ان نسلم على الاطلاق بانه مضطر الى المشاركة فيها) فما الذي يبرر صمت الحزب الشاوي على ضلوع الاسد في اغتيال الحركة الجماهيرية السودانية ؟ وما الذي يبرر تقليصه نظام السادات الى قلم هيكل ؟ لا شيء سوى خط التحالف الانتهازي في لبنان والمماثلة بين الدفاع عن حركة التحرير العربية والدفاع عن المصالح السوفياتية في العالم العربي . هذان السببان يجعلان الحزب الشاوي (وبعض اقرانه) في حاجة ماسة الى ما يسمونه «الانظمة التقدمية» . فهم ، اذا لم تكن موجودة ، اختلقوها .

يكفي أن يكون لها حلفاء في السلطة المحلية وعلاقات معينة مع الاتحاد السوفياتي .. وقد راينا أن النميري لم يصبح بعد قائدا من قادة الرجعية ولا حليفا للامبريالية . بل « التقى » مع هذه و « خدم » تلك . فلا عجب ، والحالة هذه، ان تتحدث « الاخبار » ، بعد مدة ، عن الانظمة « التقدمية » ، فتحصي من بينها نظام النميري ، او أن ترفض - شانها دائما - احصاء هذه الانظمة ، فيفهم القاريء ان نظام النميري واحد منها .. يكفي ، في سبيل ذلك ، ان تستقر العلاقات بين هذا الاخير والكتلة السوفياتية .. وهي ستستقر ذات يوم . قبل هذا اليوم او بعده يكون قمع « الانظمة التقدمية » قد وصل الى لبنان .

الجبهة الشعبية لتحرير الخليج تطرح برنامج العمل الوطني الديمقراطي

تواصل « الحرية » نشر وثائق المؤتمر الثالث للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل المنعقد في رخيوت في ٩ - ١٩ يونيو الماضي . تعالج هذه الوثيقة ، مسألة برنامج العمل الوطني الديمقراطي في الخليج .

منذ ان تم للاستعمار البريطاني السيطرة الكاملة على منطقة الخليج العربي الممتدة من ظفار جنوبا حتى الكويت شمالا وهو يمارس ابشع سياسات القمع والارهاب والاستغلال على شعبنا .

ولقد قاوم شعبنا ببسالة في كل مكان غزو الامبريالية البريطانية لارضه كما قاوم وبنفس البسالة غزو الامبرياليتين البرتغالية والهولندية .

ان الطبيعة الاقطاعية العشائرية والقبلية والبرجوازية احيانا التي مثلتها قيادات انتفاضات الشعب طوال قرن ونصف من الزمن هي السبب الاول في انتكاس تلك الانتفاضات وتوقفها قبل احراز النصر . فلقد كانت تلك القيادات دائما تخون شعبنا وتجر نضالاته البطولية في طرق خاطئة واستسلامية ، وكانت تتواطأ مع الامبرياليين والرجعيين .

وبعد سلسلة طويلة من التجارب النضالية في مقاومة الاحتلال ومن خلال الدروس التاريخية الكبرى التي اكتسبها الشعب من تلك التجارب بما فيها من نقاط ضعف كبيرة ومن انتكاسات وخيانات اختطت جماهيرنا لنفسها ولاول مرة طريقا صحيحا جديدا كل الجدة وبدات المسيرة الطويلة على هذا الطريق في يوم التاسع من يونيو ١٩٦٥ م .

ان الامبريالية البريطانية لم تكتف بفرض السيطرة على شعبنا وبزرع قواعدها العسكرية في كل ارجاء الوطن ، ولم تكتف بعملية الاستغلال والاضطهاد وبنهب ثرواتنا ومدخراتنا الوطنية كما لم تكتف بتحويل المنطقة الى سوق مفتوحة لبضائعها وبضائع شريكاتها من الدول الامبريالية الاخرى بل عمدت فوق كل ذلك الى تفتيت المنطقة سياسيا وتحويلها الى مجموعة كبيرة من السلطنات والمشيخات والكيانات السياسية الهزيلة .

ان هدف الاستعمار البريطاني من هذه التجزئة هو اضعاف المنطقة وعزل جماهيرها بعضها عن البعض وزرع التناحرات المصطنعة والنعرات المحلية الاقليمية بين كل جزء واخر . وحتى يسهل له بذلك اخضاعها واستغلالها لاطول مدة ممكنة .

ان النمو المتعاظم للثورة الشعبية المسلحة في جنوب منطقة الخليج وتزايد السخط والنقمة الشعبية ضد الاحتلال والسيطرة الامبريالية في ارجاء الوطن قد دفعت بالامبريالية البريطانية الى انتهاج سياسة استعمارية جديدة تتمثل في تحديث وجودها الامبريالي في الجزء الشمالي من المنطقة عن طريق سحب بعض قواعدها وقواتها من الاقاليم الشمالية واعطائها استقلالا شكليا زائفا كدولة مستقلة قائمة بذاتها .

ان مشروع ما يسمى باتحاد الامارات الذي تنوي اقامته القوى الامبريالية الانجلو اميركية بالتعاون مع عملائها الحكام الرجعيين لا يخدم الا مصالح اصحابه الامبرياليين والرجعيين وهو تشويه فظ لرغبة جماهير الشعب ونضالها من اجل انتهاء مأساة التمزق وتحقيق الوحدة .

انه بالرغم من كل ادعاءات ومظاهر الانسحاب البريطاني العسكري من الاجزاء الشمالية من الخليج ، بالرغم من كل المحاولات والمخططات الامبريالية الرامية الى اضفاء الطابع الوطني والديمقراطي على الاقاليم المحتلة وشبه المحتلة والانظمة الرجعية العميلة فان القوى الامبريالية وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية تحاول ان تشدد قبضتها اكثر على كل هذه الاقاليم في اشكال وطرق اخرى متعددة .

انهم في الوقت الذي يمهدون فيه لسحب بعض قواعدهم العسكرية المكشوفة والعلنية ينشطون في العمل لارساء القواعد السرية وتعزيز القواعد المجاورة .

انهم في الوقت الذي يمهدون فيه لسحب بعض القطع من جنود الاحتلال يحاولون خلجنة الحرب ويعززون ويوسعون الجيوش المرتزقة ويزيدون من خضوعها لتياراتهم العسكرية الامبريالية .

وانه في الوقت الذي تعلن فيه بريطانيا عن عزمها على الانسحاب العسكري من بعض الاقاليم يزداد حضور وكثافة القوات البحرية الامريكية في مياه الاقاليم . ويزداد تعزيز الامبريالية الامريكية لجيوش الرجعيتين الايرانية والسعودية اضافة الى تعزيزها لقواعدها الامبريالية في كل الجزيرة وايران .

ان الدول الامبريالية لا تساوم على مصالحها وكذلك الرجعية المحلية المتحالفة معها .

ان الامبريالية الانجلو - امريكية ومعها كل الرجعيين والحكام العملاء يحاولون اليوم وينشطون بعدة اشكال لاعادة تركيب الاوضاع السياسية والعسكرية في عموم منطقة الخليج والجزيرة العربية - بالشكل الذي يتوافق وحماية مصالحهم امام المد الثوري المتصاعد والنزعة الوطنية الديمقراطية - العارمة والمتعاظمة في كل الساحة .

انهم لا شك سيسلكون كل الطرق الممكنة لحماية انفسهم وحماية مصالحهم وسيستخدمون كل الوسائل التي لديهم من حرب الابادة والارهاب الجماعي والقمع الى التنازلات الجزئية والاصلاحات والموعود والطلاءات الزائفة، هذه مسالة ملموسة تماما ومنطقية تماما .

وان شعبنا ايضا مضطر الى استخدام كل الوسائل الكفيلة بانتزاع حريته واستقلاله وانقاذ الوطن ، هذه مسالة اصبحت ملموسة تماما بالنسبة للامبرياليين والرجعيين وهي مسالة منطقية تماما في مفهوم الشعب .

من هم اعداء الشعب ومن هي الطبقات الوطنية ؟

انه من خلال فهمنا لطبيعة المجتمع في الخليج كمجتمع مستعمر وشبه مستعمر في بعض اجزاء منه وشبه اقطاعي نستطيع القول بان اعداء الشعب والثورة في المرحلة الراهنة هم الامبرياليين والاقطاعيين وسائر العملاء الخونة .

ان البرجوازيين الكمبرادويين يتواطئون مع الامبريالية والقوى الاقطاعية ويشتركون معها في فرض الديكتاتورية والاضطهاد على شعبنا فهم لذلك يدخلون في عداد اعداء الشعب والثورة .

ان الطبقة العاملة والجماهير الغفيرة من الفلاحين الفقراء هي الغالبية الساحقة من الشعب ٨٠ ٪ وهي التي تعاني اكثر من غيرها من اضطهاد الامبرياليين والاقطاع والكمبرادويين ومن هنا فان طبقتي العمال والفلاحين هما القوة الاساسية المحركة للثورة وتشكلان جسمها الاساسي والغالب .

ان البرجوازية الصغيرة في المدن والارياف تعاني ايضا من اضطهاد اعداء الثورة من امبرياليين واقطاع وكمبرادور ولهذا فان البرجوازية الصغيرة في غالبيتها تعتبر حليفا اساسيا للثورة ولطبقتي العمال والفلاحين .

ضرورة اقامة وتوسيع الجبهة المتحدة العريضة :

انه في مواجهة اعداء متعددين كهؤلاء ومن اجل احراز النصر عليهم في كل ساحة الخليج لا بد من استنهاض جماهير الشعب كافة ضد الامبريالية وضد حلفائها الرجعيين من امراء وسلاطين واقطاع وكمبرادور . ففيما عدا الاقطاع والكمبرادور وسائر الخونة فان جميع الطبقات الاخرى والتي لها مصالح مشتركة في مقاومتهم جميعا ينبغي ان تتحد وتتضامن في جبهة واحدة عريضة .

ان الجبهة المتحدة المطلوب اقامتها هي جبهة تحالف كفاحي بين جميع الطبقات والفئات الوطنية في الشعب .

اننا بقدر ما نؤكد على ضرورة اقامة جبهة الشعب العريضة على امتداد الساحة كشرط للانتصار على كافة اعداء الشعب وانزال الهزيمة الساحقة بهم في كل اقليم من ساحة الخليج ، نؤكد ايضا على ضرورة قيادة الطبقة الاكثر جذرية في المجتمع للثورة والجبهة كشرط اساسي لانجاز مهام الجبهة المتحدة العريضة واحراز النصر النهائي .

اننا بالنضال وحده نستطيع توحيد جميع القوى المناهضة للامبريالية والرجعية . ان مثل هذه الوحدة الكفاحية لا يمكن ان تتحقق اذا سعينا اليها بالتنازلات او بالعمل السياسي الهين .

اشكال النضال ضد الامبريالية وحلفائها الرجعيين :

في مواجهة الامبرياليتين البريطانية والامريكية وحلفائها الطبقيين الرجعيين ، في مواجهة اعداء شرسين ومتعددين كهؤلاء لا بد للثورة في الخليج ان تكون ثورة شعبية واسعة مادتها الاساسية الجماهير صانعة التاريخ والحضارة لاي مجتمع والحصن الحديدي لاية ثورة حقيقية .

وفي مواجهة اعداء كهؤلاء ومن اجل دحرهم الى النهاية لا بد للثورة في الخليج ان تكون طويلة الامد ، وتبنى استراتيجيتها وتكتيكاتها السياسية والعسكرية على هذا الاساس .

وفي مواجهة اعداء كهؤلاء ومن اجل تحقيق دحرهم الى النهاية لا بد للثورة في الخليج ان تكون ثورة مسلحة ، تستخدم بشكل جيد العنف الثوري في تحطيم العنف الامبريالي الرجعي .



انه بدون هذا العنف وبدون العمل على تدمير قوات العدو واجهزة قمعة لن نتمكن اطلاقا من انتزاع السلطة السياسية في جزء او اقليم من اقاليم الخليج والمحافظة على الثورة .

ان الاعداء متفوقين لا شك في ادوات القمع على شعبنا المتخلف والمضطهد والاعزل من السلاح . ولكن هذا التفوق هو لا شك ايضا تفوق مؤقت ، سنتمكن تدريجيا من ابطاله وتبديده بفضل جهودنا الثورية ومثابرتنا على النضال الطويل .

ان الحرب الشعبية الطويلة الامد هي الطريقة التي نستطيع بها تحويل قوة العدو المؤقتة الى ضعف وضعفنا المؤقت الى قوة متعاظمة باستمرار .

ان تاكيدنا على خط الكفاح المسلح باعتباره الشكل الاساسي والاستراتيجي في النضال وعلى ضرورة استخدام العنف في كل الاقاليم لا يعني اطلاقا اننا ينبغي ان نعرض عن الاشكال الاخرى في النضال .

ان النضال المسلح اذا لم تدعمه نضالات باشكال اخرى لا يمكن ان ينتصر .

ان هناك دائما عاملا اساسيا وعوامل ثانوية مساعدة وينبغي دائما ان ناخذ بهذه العوامل دون ان نخلط بينها او نعكسها .

ان الامبريالية وحلفائها من الحكام المحليين وسائر الرجعيين يركزون قوتهم ونشاطهم في المدن لذا وبالمنطق البسيط فان على الثورة ان تركز على المناطق الريفية والمناطق الريفية الاكثر تاخرا وتعمل على تحويلها الى قواعد انطلاق قوية والى مواقع ثورية كبرى في كافة المجالات .

ان هذا لا يعني اطلاقا انه يصح لنا ان نهمل وضع المدن في الثورة التي عليها ان تنطلق من الارياف لا يمكن ان تستمر وتنتصر ما لم يدعمها نضال ثوري في المدن وما لم يمتد النشاط الثوري ليشمل كل الساحة بارياقها الواسعة وبمدنها حيث توجد مراكز وقواعد العدو الاساسية .

الطبيعة التاريخية للثورة :

ما هي طبيعة الثورة في الخليج في مرحلتها الراهنة ؟؟

بما ان اعداء الثورة يتمثلون بالامبريالية والاقطاع والطبقة البرجوازية الكمبرادورية فان هذا يدلنا على :

١ - ان الثورة ينبغي ان تكون وطنية للاطاحة بالامبريالية وتحقيق الاستقلال .

٢ - وان الثورة ينبغي ان تكون ديمقراطية جذرية للاطاحة بحلفاء الامبريالية من انظمة حكم عشارية اوتوقراطية ومن اقطاع وكمبرادور .

وان هذا يعني ان الثورة في الخليج هي ثورة وطنية ديمقراطية .

وانه بدون القيام بصورة صحيحة بالمهام الديمقراطية الشعبية فان الثورة ستجد نفسها عاجزة حتى عن كسب المعركة الوطنية . ان المهمتين الثوريتين مرتبطتان ببعضهما اشد الارتباط .

وايضا فان الطبيعة الديمقراطية للثورة ينبغي ان تكون مختلفة تماما عن طبيعة الثورة الديمقراطية البرجوازية . اذ لا بد من حل مهام الثورة الديمقراطية من مداخل اكثر تقدمية واكثر جذرية .

ان الديمقراطية التي تناضل من اجلها الثورة وتتطلع اليها الجماهير الغفيرة من شعبنا هي ولا شك ديمقراطية من طراز جديد ، ديمقراطية جديدة وثورية .

ان مهام الثورة الوطنية الديمقراطية والاهداف التي ينبغي ان نناضل ونوحد حولها كل الفصائل والطبقات الوطنية في ساحة الخليج هي كما تراها الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل كما يلي :

مهام الثورة الوطنية الديمقراطية

أ - على الصعيد المحلي :

١ - تحرير المنطقة من كافة اشكال الوجود الاستعماري وتحقيق الاستقلال الناجز .

٢ - القضاء على انظمة الحكم العشائرية الاوتوقراطية . .

٣ - القضاء على التجزئة وتحقيق وحدة المنطقة السياسية .

٤ - القضاء على الاقطاع بكافة اشكاله .

٥- القضاء على العبودية وتصفية كافة بقايا علاقات الرق .

٦ - بناء نظام سلطة الديمقراطية الشعبية.

٧ - انهاء سيطرة الاستغلال من قبل الطبقة الكمبرادورية .

٨ - تصفية الاحتكارات الاجنبية بكافة اشكالها .

٩ تحرير السوق الوطنية من الارتباط بعجلة السوق الراسمالية العالمية .

١٠ - بناء اقتصاد وطني مستقل ذي قاعدة زراعية وصناعية ثقيلة .

١١ - اطلاق حريات ومبادرات الجماهير صاحبة المصلحة في الثورة .

١٢ - تعبئة طاقات الشعب سياسيا وعسكريا .

١٣ - بناء جيش ثوري قوي .

١٤ - العمل على الغاء فوارق التخلف بين الارياف والمدن .

١٥ - مكافحة الثقافة الاستعمارية والرجعية وبناء ثقافة وطنية ثورية .

١٦ - العمل على تحرير المراة من كافة اشكال الاضطهاد السياسي والاجتماعي والعائلي .

١٧ - القضاء على الظلم الاجتماعي وتوفير المعيش الكريم لكل مواطن .

١٨ - محاربة اسباب الفساد الخلقي والاداري والسياسي .

١٩ - محاربة الفقر والجهل والمرض وكافة اسباب التخلف في المجتمع .

٢٠ - ضمان الحقوق الكاملة للاقليات والجاليات الاجنبية .

٢١ - حرية العقائد والمذاهب الدينية .

ب - على الصعيد العربي

٢٢ - العمل على وحدة الفصائل الوطنية التقدمية في الساحة العربية .

١٣ - المساهمة الفعالة في حركة الثورة العربية لانجاز مهام المرحلة الوطنية الديمقراطية وبناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد .

٢٤ - اقامة اوثق العلاقات بين الجماهير الشعبية العريضة في الامة العربية باعتبارها القوة الاساسية والحاسمة في الصراع الدائر بين جماهير الشعب العربي وبين قوى الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية من جهة اخرى .

٢٥ - تعرية وفضح الانظمة العربية الرجعية والعميلة لقوى الامبريالية والصهيونية .

٢٦ - اعتبار وحدة فصائل العمل الوطني الفلسطيني وشن الحرب الشعبية الطويلة الامد ضد الصهيونية والامبريالية العالمية ومصالحها في المنطقة هما الطريق الصحيح الى تحرير فلسطين وانهاء الكيان الصهيوني .

جـ - على الصعيد العالمي :

٢٧ - اعتبار الثورة الوطنية الديمقراطية في منطقة الخليج جزءا من حركة الثورة الوطنية العالمية .

٨ ٢- الالتزام بدعم ومساندة نضالات الشعوب المضطهدة في القارات الثلاث اسيا ، افريقيا وامريكا اللاتينية في صراعها العادل ضد قوى الاستعمار الجديد والكيانات والحركات العنصرية في العالم .

٢٩ - الوقوف الى جانب القوى الاشتراكية والتقدمية العالمية في صراعها التاريخي ضد قوى الامبريالية والراسمالية العالمية .

عمليات جيش التحرير الشعبي في ظفار

بمناسبة الذكرى الاولى لاستبدال سعيد بن تيمور بابنه العميل قابوس، قوات الثورة في ظفار تقصف القاعدة الجوية البريطانية في صلالة .

بتاريخ ٢٣-٧-٧١ وهو اليوم الذي يصادف فيه الذكرى الاولى للمسرحيه البريطانية والذي غيرت فيه الوجه القديم سعيد بن تيمور بوجه جديد وهو الابن قابوس بن سعيد ، واثناء احتفال الضباط البريطانيين بهذه المناسبة ، شنت مجموعة من قوات جيش التحرير الشعبي التابعة للوحدة الوسطى هجوما مدفعيا عنيفا ومركزا على القاعدة الجوية بصلالة بمراكز «انا وكوزع الواقع» قاعدة ام الغوارف ، وكانت الاصابات مباشرة على مواقع العدو وتحصيناته ، ولقد شوهدت النيران وهي تشتعل في مخيمات العدو ومنشآته ، كما شوهدت سيارات الاسعاف وهي تنقل القتلى والجرحى ، وعادت قواتنا الى قواعدها سالمة بعد ان كبدت العدو خسائر فادحة في الارواح والمعدات .

بلاغ عسكري رقم ١٩٣-٧١

بتاريخ ٢٦-٧-٧١ وفي تمام الساعة ... المرابطة على الخط الغربي قامت مدفعية العدو الاستعماري في شقبيت - المنطقة الغربية بقصف بربري ووحشي وبدون تمييز مستهدفة المواطنين الابرياء وحيواناتهم ومساكنهم ، ولقد ادى هذا القصف الهمجي الى اصابة ٨ ابل للمواطنين ولم يلحق اي اذى بالارواح .

بلاغ عسكري رقم ١٩٤-٧١

بتاريخ ٢٥-٧-٧١ قامت طائرة من طائرات سلاح الجو الملكي البريطاني بغارة وحشية على ديار المواطنين وحيواناتهم في المنطقة الغربية ولمدة ٢٥ دقيقة ، واشتبكت معها دفاعاتنا الارضية وارغمتها على الفرار ، ونتج عن هذا القصف الهمجي اصابة طفيفة للمواطنة مريم عمر .

بلاغ عسكري رقم ١٩٥-٧١

بتاريخ ٢٢-٧-٧١ وفي تمام الساعة السادسة والنصف صباحا قامت قواتنا المرابطة على الخط الساحلي لوحدة لينين والقوة المتحركة بهجوم عنيف على تجمعات العدو ، وقد استمرت المعركة لمدة ست ساعات ونصف ، تكبد العدو خلالها خسائر فادحة في الارواح تقدر بـ ٢٠ جندي مرتزق بين قتيل وجريح بينهم احد الضباط البريطانيين ، اما من جانبنا فقد استشهد الرفيق المناضل اجهام سالم الفرك .

وفي مساء اليوم التالي الساعة السادسة قامت مجموعة المدفعية التابعة لوحدة لينين بقصف شديد ومركز على تجمعات العدو في مدينة طاقة واستمرت المعركة لمدة ١٥ دقيقة تكبد العدو خلالها خسائر فادحة في الارواح والمعدات لم تعرف حتى كتابة هذا البلاغ .

ورجعت قواتنا الى قواعدها سالمة .

بلاغ عسكري رقم ١٩٠-٧١

بتاريخ ٧-٧-٧١ وفي تمام الساعة الثامنة صباحا ، حاولت مجموعة من قوات العدو المكونة من مصفحتين وسيارتين نوع بيدفورد محملة بالجنود المرتزقة والعملاء ، فتمكنت قواتنا تراقب تحركاتهم وعندما اقتربوا من عين خور طاقة اطلقت عليهم قواتنا نيران اسلحتها الرشاشة والاوتوماتيكية - الكلشنكوف - واستمرت المعركة لمدة ٣٠ دقيقة لاذ بعدها المصفحات والسيارات بالفرار الى صلالة اما بقية العملاء فهربوا الى قوات العدو في مدينة طاقة .

بلاغ عسكري رقم ١٩١-٧١

بتاريخ ٢٣-٧-٧١ وهو اليوم الذي يصادف فيها اخراج المسرحية البريطانية الرجعية في عملية تنصيب العميل قابوس بدل والده سعيد بن تيمور وفي اثناء احتفالات الضباط البريطانيين بمناسبة مرور عام على اخراج المسرحية ، شنت مجموعة المدفعية التابعة لوحدة هوشي منه هجوما مدفعيا على القاعدة الجوية بصلالة وذلك في تمام الساعة العاشرة صباحا ، واستمر القصف على القاعدة لمدة نصف ساعة ، تكبد العدو من جراء هذا القصف خسائر فادحة في الارواح والمعدات لم تعرف حتى كتابة هذا البلاغ ، وعادت قواتنا الى قواعدها سالمة .

بتاريخ ٢٦-٧-٧١ وفي تمام الساعة السابعة صباحا قامت مجموعة المدفعية التابعة لوحدة لينين من قوات جيش التحرير الشعبي بقصف مركز على مراكز العدو وتجمعاته في مدينة طاقة واستمر القصف لمدة ٢٠ دقيقة ، وقد تكبد العدو الاستعماري وجيشه المرتزق الخسائر التالية :

١ - تدمير مدفعية للعدو عيار ٣٠ ميلمتر .

٢ - تدمير تحصينات العدو تدميرا كاملا .

وفي نفس اليوم شنت مجموعة اخرى من قوات جيش التحرير الشعبي التابعة لوحدة لينين هجوما آخر على مواقع العدو وتحصيناته في مدينة طاقة ، واستمر الهجوم على العدو لمدة ١٥ دقيقة .

ولقد استطاعت قواتنا الباسلة من اسقاط احدى طائرات العدو الاستعماري غرب مدينة طاقة وقتل قائدها ، ورجعت قواتنا الى قواعدها سالمة .

رسالة العراق

صدامات بين السلطة والاكراد وحملات ارهاب واسعة ضد القوى الوطنية والديمقراطية

■ تفيد الاخبار الواردة من بغداد عن احتمالات تجدد القتال في كردستان العراق بعد احجام الحكم البعثي عن تنفيذ البنود الرئيسية لاتفاقية اذار (وعلى راسها الاستفتاء) وبعد استفزازات السلطة المتكررة في مناطق سبيلك وسنجار وعقره .

ومن ابرز هذه الاستفزازات محاولة القوات البعثية احتلال منطقة برزان ، مقر الملا مصطفى البرزاني . ففي التاسع من تموز الماضي ، تحركت وحدة من الجيش واحتلت جبل « برس » ، وهو موقع استراتيجي يؤدي الى برزان . فردت قوات « البيشمركة » على القوة المتقدمة وتمكنت من قتل ضابط وخمسة جنود واسر خمسة آخرين . وقد شارك الطيران في المعركة وقصف عددا من القرى ومنها قرية « هرينة » . الا ان الرد السريع لقوات البيشمركة اجبر القوات البعثية على وقف القتال .

احتجاجا على هذه المحاولة ، انسحب جميع الوزراء الاكراد في الوزارة البعثية ... الكردية . فارسلت السلطة وفدا برئاسة عزت مصطفى وعزيز شريف ، وزير العدل ، ورفض الملا مصطفى استقبالهم ...

■ وما زالت قوات البيشمركة في حالة انذار في معظم المناطق ، وقد عقدت اللجنة المركزية لحزب البارتي اجتماعا لمناقشة الوضع الجديد في ٢١ من الشهر الماضي . وقررت ارسال وفد الى الحكومة ببغداد يخيرها بين ... وتطبيقه للاتفاقات - وبين تجدد شامل للقتال ... عودة الوزراء الاكراد الى مناصبهم .

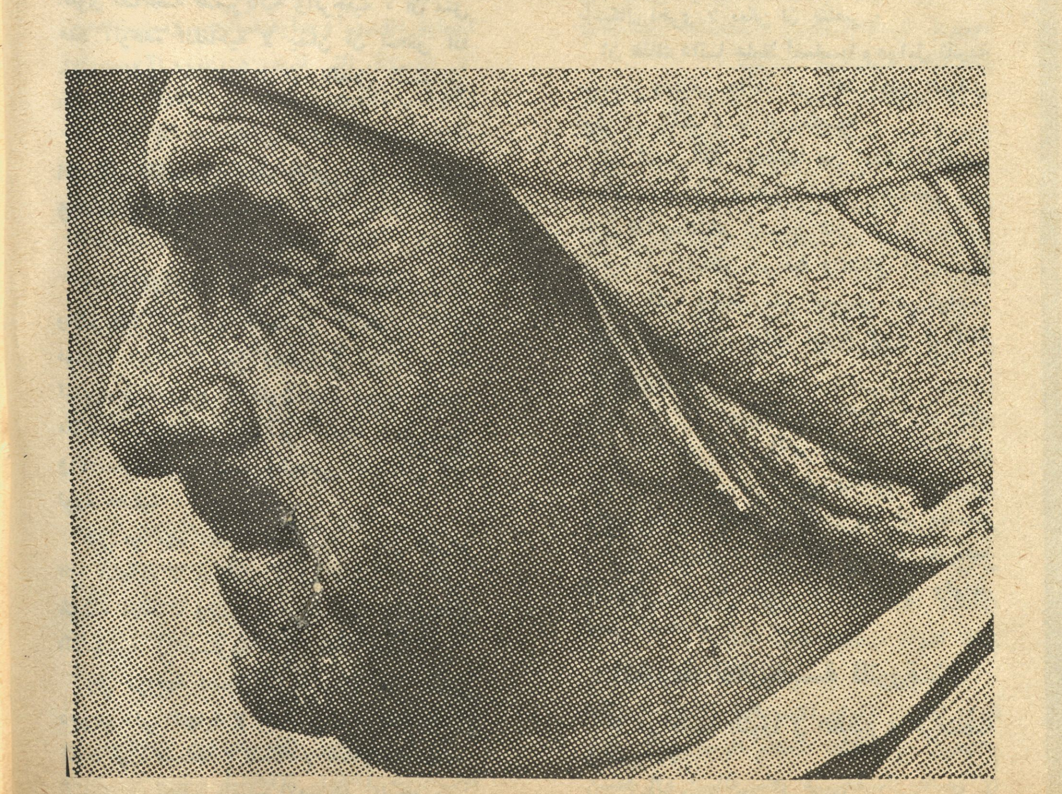
■ تاتي هذه التطورات في وضع تشن فيه اجهزة البعث الفاشي حملات قمع عنيفه ضد كافة القوى الوطنية والتقدمية والشيوعية في البلاد .

فعلى اثر زيارة الوفد الحزبي السوفييتي لبغداد ، بدأت حملة اعتقالات ضد اعضاء اللجنة المركزية ، ومنهم توفيق أحمد .

وشملت الحملات المتعاقبة اعضاء ومؤيدي الحركة الاشتراكية العربية واجنحة البعث غير المؤيدة للجناح الحاكم في العراق .

اما بالنسبة لمناضلي الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية) ، فقد شنت السلطة البعثية ضدهم حملات اعتقال واغتيال بربرية . وورد في العدد الاخير من لسان حال الحزب « طريق الشعب » : « شنت السلطة العميلة حملات وحشية على حزبنا في أرياف الفرات الاوسط والجنوب . حيث تصدى لها رفاقنا الابطال وقاوموا هذه الحملات بالسلاح . وقد استشهد الرفيق البطل رافع كبيسي (سعيد) ، الكادر المتقدم في حزبنا في احدى هذه الحملات في منطقة الكوت . واستشهد كذلك العامل النقابي الرفيق محمود ناصر (ثابت) عضو حزبنا في احدى المصادمات التي حدثت في الديوانية ، اذ قاوم العملاء بجرأة نادرة . وشملت حملات الفاشست محافظة الحلة ، اذ قام البعث وعملاؤه بتعقب رفاقنا والهجوم عليهم ، لكن رفاقنا تصدوا لهم وجرت مصادمات كبيرة قتل فيها الاقطاعي المجرم البعثي رئيس عشيرة آل عامر واثنين من أفراد عصابته » .

■ كانت « المحرية » قد أعلنت عن تشكيل فرقة سرية في وزارة الخارجية البعثية تابعة مباشرة لمكتب الامن القومي (الذي يشرف عليه صدام التكريتي) مهمتها خطف واغتيال العناصر التقدمية العراقية في الخارج . ويبدو أن هذه الفرقة قد باشرت أعمالها مؤخرا . اذ حاول بعض أفرادها اختطاف أحد المعلمين العراقيين التقدميين في عدن . فاركبوه قسرا في سيارة وسحلوه أرضا . الا أن المحاولة باءت بالفشل نتيجة تدخل الاهالي .



شؤون محلية

بمناسبة الاحتفالات بالذكرى السنوية الأولى للعهد

الطبقة الحاكمة تحتفل «بنجاحاتها» على حساب مصالح الجماهير وبؤسها

■ **كما العهود السابقة كذلك العهد الحالي .. كل واحد منها حاول ، عن طريق بطانته وشلل المنتفعين به وبما تحت تصرفه من وسائل اعلام رسمية ، أن يوهم الناس بأن اليوم الذي تولى فيه سلطاته هو حد فاصل بين الماضي والمستقبل ، بين الفساد والطهارة ، بين القمع والحرية ، بين الازمة والازدهار ..**

وطوال فترة الولاية يحتفل العهد كل عام بذكرى هذا اليوم « المجيد » وسط الاضواء والضجيج وسحب البخور ينفثها رجال البطانة الناعمون بالخيرات والانتهازيون الوصوليون المتطلعون الى استغلال النفوذ وجمع الثروات بكل الاساليب واسرع الوتائر .. وبعد انتهاء السنوات الست (واذا ما فشلت مساعي تجديد الولاية) ياتي عهد جديد فيدير الاسطوانة مرة اخرى وهكذا ..

في ١٧ اب الجاري تحل الذكرى الاولى لبدء ولاية العهد الحالي وتجري الاستعدادات على كل صعيد لكي ياتي الاحتفال ضخما ومحاطا بأوسع أشكال « الابهة » وسحب البخور .. الاذاعة والتلفزيون والصحافة كلها مستنفرة الى الحد الاقصى للقيام بـ « واجب » التكريم وشرح مآثر العهد خلال عام .. واجهزة السلطة والبلديات تعبىء جهودها لكي تشارك أوسع الجماهير الشعبية في « الفرحة الكبرى » فتعد الاحتفالات والمهرجانات في مراكز المحافظات والاقضية وتوضع وسائل النقل تحت تصرف السكان للتوجه الى المقر الصيفي للرئيس في أقاصي الشمال من اجل ابداء الولاء وتقديم التهاني ..

ومما يثير السخرية وسط هذه النشاطات ان قسما كبيرا من فصائل النظام القائم التي تمارس دورها بشطارة في حمل المباخر للعهد الحالي هي نفسها تقريبا التي بخرت وطبلت للعهود السابقة وسارت في مواكبها واكلت من جبنتها ، وعندما غادرت تلك مسرح السلطة بادرت هذه الى الانتقال الى صفوف المبخرين للعهد الجديد . فكل عهد تلتف حوله جماعة من المنافقين والانتهازيين وتقدم له البخور وتجني مقابل ذلك تسهيلات وامتيازات تتيح لها توسيع مجالات تحقيق الارباح واستغلال جماهير الشعب ، وكل ذلك يدخل ضمن الخصائص المميزة للطبقة الحاكمة .

لقد انقضت الان السنة الاولى من عمر العهد الحالي فلندع الدولة تقيم « منجزات » هذه الفترة باسلوبها المعروف الذي درجت عليه المبني على خداع الجماهير وتضليلها وتخديرها ، ولنحاول تقديم « كشف حسابي » من نوع اخر يقوم على الوقائع والارقام .

عندما انتقلت السلطة الى العهد الحالي بادر هذا ، جريا على عادة الحكام ضمن هذا النظام ، الى اعلان سلسلة من الوعود التي يعتزم تنفيذها وتتناول جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والدفاعية الخ ..

ولنبدأ بالحريات العامة .. فقد كانت الانتقادات الرئيسية المنصبة على العهدين السابقين ، اللذين كانا في الواقع عهدا واحدا ، تتركز على القول بأن الاجهزة الشهابية كانت تخضع مختلف نواحي الحياة السياسية في البلاد لتحكمها وارهابها .

ولكن ماذا تغير في هذا الواقع ؟.. وهل الغت الدولة شيئا من القوانين الاستثنائية والتدابير التي تحد من الحريات العامة وتمنع امكانية التحكم ؟ هل الغي نظام المناطق العسكرية ولا سيما في منطقة بعلبك — الهرمل ؟ وهل وضع قانون جديد للانتخابات — والانتخابات على الابواب — بدل القانون الحالي الذي يجعل العملية الانتخابية ملهاة تمارسها الطبقة الحاكمة وتمكنها من انجاح المرشحين المنتمين اليها ضمن لعبة الصراع بين فصائل هذه الطبقة ، واستبعاد أية امكانية لنجاح أي مرشح يمثل الطبقة العاملة والجماهير الشعبية الكادحة والقوى التقدمية ؟

وفي المجال الاقتصادي ، هل اتخذ أي تدبير أساسي لوضع حد لنظام « الاقتصاد الحر » الفوضوي الذي يقود البلاد الى الازمات ويمكن قلة من اصحاب الفعاليات الاقتصادية من جني الارباح الطائلة بسرعة مذهلة ؟ هل اتبعت اية سياسة من أجل استخلاص حقوق البلاد من الشركات الاجنبية ، ولا سيما شركات النفط التي تدفع عائدات هزيلة بالقياس الى الارباح الضخمة التي تجنيها ؟ هل تحقق توازن الميزان التجاري في علاقاتنا الاقتصادية مع الخارج حيث يزيد العجز عن مليار ليرة سنويا ؟ هل بوشر بتنفيذ أية مشاريع انمائية حقيقية تحتاج اليها البلاد ؟ هل وضع أي نظام جديد يحد من تاثير الضرائب غير المباشرة على الاوضاع المعيشية للجماهير الشعبية الكادحة ، وهل طبق مبدأ الضريبة التصاعدية على الدخل بحيث يدفع كبار رجال المال والاقتصاد وأصحاب المداخيل المرتفعة ضرائب اكبر بدل الضرائب الهزيلة التي يدفعونها حاليا ؟ هل وضعت اية اسس لسياسة اقتصادية ترمي الى زيادة اعتماد الدخل الوطني على الانتاج الصناعي والزراعي بدل اعتماده ، بنسبة تزيد عن ٦٥ بالمئة على قطاع الخدمات غير المستقر والمهدد دائما بالاضمحلال ؟ هل اتخذ اي تدبير لمواجهة تاثير اشتداد سيطرة الرساميل الاجنبية على مرافق البلاد الاساسية وبالتالي على مظاهر السيادة الوطنية ؟

بقلم

حسن فخر

وتحاول الان وسائل اعلام الدولة وجوقة المطبلين في عرس العهد تصوير اقبال نسبة أكبر من مواطني البلدان العربية على قضاء فترة الصيف في لبنان ، وكذلك الزيارات التي تقوم بها جماعات واسعة من المغتربين بمناسبة عقد مؤتمر ما يسمى بـ « جامعة المغتربين اللبنانيين » ، على أنه دليل على الازدهار والبحبوحة .. ولكن كيف يصح اعتبار مثل هذه الظاهرات الموسمية العابرة دليلا على الازدهار وتحسن الوضع الاقتصادي في الوقت الذي لا يزال فيه الانكماش والجمود يخيمان على الحياة اقتصادية ؟

وعلى الصعيد الاجتماعي والعمالي تبرز وقائع مثيرة .. فوتائر استغلال جهد الطبقة العاملة وسائر الفئات الشعبية الكادحة تتفاقم باستمرار . وفي الوقت الذي تشتد فيه موجة الغلاء وارتفاع تكاليف المعيشة تزداد ظروف العمل صعوبة وتضيق المجالات في وجه الالوف الذين يقبلون كل عام على سوق العمل والانتاج الذي يعجز عن استيعاب سوى جزء قليل منها .

وبينما ارتفعت الاسعار وتكاليف المعيشة خلال السنوات العشرين المنصرمه حوالي عشر مرات لم ترتفع معدلات الاجور أكثر من أربع مرات تقريبا . ولا يزال الحد الادنى للاجور ١٨٥ ليرة (مع الاخذ بالاعتبار الزيادة الاخيرة التي تقررت قبل شهرين) . وخلال أكثر من ٦ سنوات ازدادت أجور العمال والشغيلة بموجب قرارات رسمية بنسبة لا تزيد عن ١٣ بالمئة (٣٫٨٥ بالمئة في عام ١٩٦٧ و ٤ بالمئة في ١٩٦٩ و ٥ بالمئة في ١٩٧١) مع العلم أن مؤسسات عديدة لم تطبق بعد حتى هذه الزيادات الهزيلة على عمالها ومستخدميها نتيجة ما تلجأ اليه من وسائل الاحتيال والتهديد بالصرف وما الى ذلك .

وخلال العام الاول من ولاية هذا العهد تم اجهاض العديد من الاضرابات العمالية من اجل زيادة الاجور وتحسين ظروف العمل كما اقدمت بعض المؤسسات على تدابير الصرف الجماعي والكيفي وذلك نتيجة موقف الدولة وارباب العمل السلبي من جهة ، ومواقف القيادات النقابية المتخاذلة من جهة اخرى .

ولا يزال جميع العاملين في القطاع الزراعي وفئات اخرى محرومين من الضمانات التي يوفرها قانون العمل وتقديمات الضمان الاجتماعي (الضمان الصحي والتعويضات العائلية وتعويضات نهاية الخدمة الخ ..) ويعاني الفلاحون والعمال الزراعيون استغلالا قاسيا من بقايا الاقطاعية حيث يضطهدون ويطردون من منازلهم ، واحداث عكار خير مثال على ذلك .

وهناك نواح اخرى حيوية لها تاثير كبير على مستوى معيشة الجماهير لا تزال دون معالجة رغم الوعود الكثيرة التي قطعها المسؤولون في مناسبات عدة ، والامثلة على ذلك كثيرة ..

● ايجارات بيوت السكن تستنزف ما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ بالمئة من دخل العامل وكل ذي دخل محدود وتناضل الطبقة العاملة بصورة متواصلة من أجل تخفيف العبء الذي تتحمله في هذا المجال . ومع ذلك فقد وضعت الدولة مشروعا جديدا للايجارات يجري بحثه حاليا في لجان مجلس النواب المختصة يتجاهل كليا مصالح الجماهير الشعبية في تخفيض البدلات الفاحشة ويطلق يد المالك في اخلاء الماجور ساعة يشاء .

● مشكلة الدواء لا تزال على حدتها . وبينما يجني المستوردون والصيادلة ارباحا تصل في بعض الاحيان الى ١٥٠ بالمئة نجد الدولة عاجزة عن فرض تخفيض يتراوح ما بين ١٥ بالمئة و ٣٠ بالمئة على اسعار الدواء الحالية (قرار وزير الصحة الاخير وموافقة مجلس الوزراء عليه) .

● وتطلع الدولة باستمرار بمشاريع ترمي الى فرض ضرائب جديدة غير مباشرة تعاني منها بشكل خاص الجماهير الشعبية وجميع الفئات ذات الدخل المحدود وذلك من اجل حل مشكلة تمويل موازنة الدولة التي تجبى بصورة رئيسية من الفئات الشعبية وينفق القسم الاكبر من اعتماداتها في صالح الطبقة الحاكمة الناعمة بالخيرات والامتيازات .

● وحتى الان يبقى كل عام أكثر من ١٠٠ الف ولد بلا مدرسة لان مدارس الدولة عاجزة عن استيعابهم ، ولان ذويهم عاجزون عن تحمل نفقات المدارس الخاصة المحلية والاجنبية التي تفرض بدلات فاحشة .

وعلى صعيد المعركة العربية المصيرية ضد اسرائيل وحماتها الامبرياليين يسير لبنان جنبا الى جنب مع الحكام العرب في الموكب الاستسلامي أمام مطامع العدو ويشارك في خطة تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية ويساند أولئك الحكام في موقفهم المعادي لحركة المقاومة والعامل على تصفيتها تمهيدا لاعلان التسوية المذلة التي تطبخ في عواصم الدول الكبرى وبالاشتراك مع قادة الانظمة العربية .

وبانتظار هذه النهاية تستمر الدولة اللبنانية في الغياب بصورة شبه كاملة من مناطق الحدود الجنوبية حيث يواصل العدو اعتداءاته المسلحة على قرى الحدود فيروع سكانها وينسف منازلها دون أن يتصدى له احد . ومع ذلك لا يكتفي النظام باعتماد التسلح الذي وافقت عليه لجان المجلس ومقداره ٢٠٠ مليون ليرة ، بل يتحدث عن ضرورة تخصيص اعتمادات اضافية تصل الى حد ١٥٠٠ مليون ليرة !

هذه لوحة مختصرة عن «منجزات» النظام التي يحتفل بها العهد بمناسبة انقضاء سنته الاولى وتقام لها المهرجانات ومواكب الابتهاج وترتفع الزغاريد ويدوي الرصاص .

تعليقاً على استفتاء « النهار » للنواب والمرشحين

المال والرأسمال يضيعان في الدجل "الديمقراطي"



الوجوه القديمة والجديدة — القديمة نفسها . أبناء العائلات « العريقة » وأصحاب الملايين . الوجوه التي نسيها الناس ونسيت نفسها في أزمة السبعة أشهر التي أعقبت ٢٣ نيسان . النواب الذين لم يطلع صوتهم مع مظاهرات واضرابات الطلاب (الا حينما ناداهم الطلاب « ٩٩ حرامي ») ، ومع تحرك الطبقة العاملة من اجل الضمان الصحي والغاء مادة الصرف الكيفي وزيادة غلاء المعيشة . كلهم عادوا وقد اقترب « الموسم » . وحسب أصول « اللعبة » — لعبة الدجل « الديمقراطي » —

نجيمهم أصحاب رسالة همهم خدمة الشعب ومصالحه يتساوى في ذلك الاقطاعي ابن الاقطاعي وثري النعمة المتحذلق والاستاذ الجامعي المشبوه الصلات او « الاشتراكي » الذي يطلع بفتوى ان « النظام » شيء و « العهد » شيء اخر !.

عادل عسيران ، مجيد ارسلان ، فضل الله تلحوق ، عبد المجيد الزين ، سليمان العلي ، بشير العثمان .. وكل الاخرين : ما هو رأسمالكم لتصبحوا نوابا ؟ . وفقا للمنطق السائد في نظام تمارس الحكم فيه فئة من الاقطاع السياسي الذي فقد قسما كبيرا من الاراضي التي كان يملكها فان أصول اللعبة « الديمقراطية » تفترض « مؤهلات » معينة في الذين يطمحون الى « تمثيل الشعب ». القاعدة الاولى ان على النائب أن يكون سليل عائلة اقطاعية « عريقة » ، سواء في استغلالها للفلاحين أو في عمالتها لكل عصور الاستعمار الزائل منه والحاضر . الذين كانوا يملكون الجنوب والبقاع والشوف باراضيه وسكانه والذين يملكون اراضي عكار ويحاولون طرد الفلاحين منها . هؤلاء هم الذين تفتح لهم ابواب اللعبة على مصراعيها . وفي ذلك يتدرج الاقطاعيون مراتب وفئات . هناك الاقطاعي الكبير ممثل للطائفة والمناطق « بلسانها » . والاقطاعي الاصغر فالاصغر . وأخيرا الراسمالي « الحاف » حيث كل ميزته هو انه ممول اللائحة ، يجزل العطاء فاذا به ممثلا لمنطقة ولجماهير لا يعرف عنها الا موقعها .. الجغرافي .

الا ان أصول اللعبة نفسها تتطلب قدرا من التهذيب واللباقة يتقنها عشرات النواب والمرشحين الذين أجابوا عن أسئلة جريدة « النهار » . بالطبع لا يخلو الامر من اقطاعيين كبار لا يجدون حاجة للتمويه والتغطية . مجيد ارسلان الذي كما قال يجد انه لم يفقد شيئا من « شعبيته » بعد ٤١ عاما من النيابة ، يعلن : « الرأسمال الاساسي الوراثة .. وتاريخ العائلة الارسلانية المعروف . » اما الاخرون ، الاقل ثقة « بشعبيتهم » فهم يتقنون لعبة « الكرنفال » بخفة نادرة .

فيتقي الاقطاعي العكاري بشير العثمان شعارات « الصدق والاخلاص والوفاء والجراة .. والدفاع عن لبنان وسيادته . » ويبدو الاقطاعي الاخر سليمان العلي اكثر طموحا : « رأسمالي رغبة صادقة وعميقة في خدمة المنطقة والمواطنين فيها » والسعي لتفجير جميع الطاقات البشرية والطبيعية في منطقتنا لتوفير مزيد من السعادة لكل عائلة وفرد ! بشرى لفلاحي عكار !

اما عادل عسيران وزير داخلية حكومة ٢٣ نيسان فيصبح داعية حريات : « راسمالي خدمات اديتها لوطني .. خدمت الحرية الفردية خدمات جلى .. وكان همي الدائم ان ارفع مستوى ابن الجنوب الى مستواي » !

انور الصباح (ملاك جنوبي يستغل العاملات في شك الدخان باجرة ٣ ليرات يوميا مقابل ١٤ ساعة عمل) ينقلب ديمقراطيا على « الاصول » : « ان راسمالي الاول هو حزبيتي ! فانا عضو في حركة التوعية الديمقراطية التي يراسها الرئيس (الاقطاعي الاكبر) كامل الاسعد .. وانتمي الى عائلة كبيرة في الجنوب . »

بعد ذلك لا يغدو عجيبا أن اعلن جميع النواب والمرشحين ايمانهم بالنظام « الديمقراطي البرلماني » ولسان حالهم ما قاله مجيد ارسلان « انا نائب قديم مزمن أؤمن بالحياة البرلمانية الديمقراطية وبالنظام الذي نعيش في ظله . »

البرامج المستحيلة المنجزة

ما هي القضايا التي يحمل النواب والمرشحون لواءها ؟ برغم غرابة السؤال فالاجوبة تبقى ذات مغزى .

من جهة يجمع النواب والمرشحون على انهم لم يتعهدوا بشيء ولم يعدوا الناس لان الوفاء صعب . ولسان حال النواب ان الناس تتصورهم قادرين على كل شيء فيما هم في الحقيقة عاجزون أمام عقبات لا تقهر . اذا كان لهذا التاكيد — على صحته — من معنى فهو اثبات هزال الصيغة البرلمانية في لبنان واكتفائها بدور « الواجهة » المفرغة من اية فعالية او سلطة حقيقية .

القضايا التي حققها النواب او ينوون العمل لاجلها تنحصر غالبا في ناحيتين : الخدمات الشخصية والشعارات الانشائية الفارغة . النائب رائف سمارة تكلم عن مساهمته « في توظيف عدد كبير من ابناء المنطقة في دوائر مختلفة . » اما جوزف مغبغب فقد ركز على الاتصالات الشخصية والخدمات الفردية « مضيفا اليها ما تيسر من شعارات » الحريات ، والسيادة ، والكيان والشرعية .. الخ .. اما الكتائبي ادمون رزق فهو يفوق الجميع ببلاغته : « وعدت بان أظل أمينا على مبادئي وفيا لرسالتي محبا للشعب نصيرا للمظلوم على الظالم ، مدافعا عن الحق بوجه أي كان » !

طاقم « جديد » قديم

هل يختلف المرشحون « الجدد » في شيء عن أسلافهم ؟ وبالتحديد ، هل يصح الحديث عن نوعيات مختلفة من الناس « تغزو » البرلمان وتحوله الى برلمان ديمقراطي عصري ؟

لعل بشير العريضي هو احد أفضل نماذج الفوج الجديد . يقدم العريضي نفسه على انه استاذ جامعي « يملك مئة الف ليرة من منقول وغير منقول . » فقط لا غير . ويهاجم العريضي دور المال في الانتخابات الا أنه لا ينسى أن يؤدي التحية للعلاقات العائلية العشائرية « فالوراثة ولا شك عامل فعال » . بالنسبة للانتماء الحزبي يؤكد العريضي تقديره لـ « جميع » الاحزاب الا انه لا ينسى ان اغلبية المواطنين مستقلون « وهؤلاء يمكن لغير حزبي أو مستقل مثلهم ان يمثلهم » . بعد ذلك لا يغدو من المبالغة القول ان « الجامعي » بشير العريضي يبدو اكثر تخلفا من « الحزبي » بيار الجميل الذي ينادي باقتصار الترشيح على الحزبيين .

بعد ذلك ما هي القضايا التي يحملها هذا النموذج الجديد ؟

يضم العريضي صوته الى رفاقه في الجوقة مهاجما العشائرية والمال والنفوذ الرسمي والرشوة . الا انه يفوق الجميع باقتراح ابدعته مخيلة « جامعية » . كيف نصلح التشريع في لبنان ؟ يجيب العريضي : بان توفر الدولة للنائب « مكتبا لائقا يسهل الوصول منه الى مكتبة تحتوي جميع المستندات اللازمة كي لا ياتي التشريع ناقصا او غير عادل .. »

كيف يتم اصلاح النظام النيابي الذي يشكو منه العريضي ؟. جواب العريضي « لو كنت نائبا لكنت اضم صوتي وجهدي الى أصوات زملاء يرون الامور بالمنظار نفسه فنعمل معا على اثبات وجود المجلس النيابي .»

* * *

في هذه المعمعة ، من يحمل قضايا الطبقة العاملة ومشاكلها ؟ من يحمل هموم الضمان الصحي والغاء المادة ٥٠ ومنع الارهاب داخل المصانع ؟ من يحمل لواء زيادة اجور الشغيلة وتشريع قوانين ايجارات معقولة ؟ الجواب : لا احد .

ان القضايا التي يطرحها العمال والفلاحون والموظفون والطلاب لا تجد لها جوابا في مجلس يعترف بخوائه الفعلي . ان المجال الفعلي لطرح هذه القضايا ليس مجلس النواب وانما المنظمات النقابية والثورية التي تبقى قضية خلقها مهمة نضالات سنوات طويلة .

رئيس الجمهورية يعلق على موسم الاصطياف

الحكم يستخلص القواعد السياسية لبجوحة التجار

لم تتمالك جريدة يومية فرحتها فكتبت على طول صفحتها الاولى ، وبخطعريض: الفنادق اللبنانية تغص بالمصطافين . يلي ذلك أرقام مبتهجة : نسبة حجز الغرف في فنادق الجبل ، ١٠٠ بالمئة ، نسبة الحجز في فنادق بيروت، ١٠٠ بالمئة . نسبة ارتفاع اعمال التجار ، من ٤٠ الى ٥٠ بالمئة .

لم يكن الحكم بحاجة الى أكثر من ذلك حتى ينفخ في أبواق الابتهاج السياسي ، ويحول هذه الارقام الى نصر له . وهو ، في ذلك ، لا يكتفي بان يربط بصورة عامة بين وفود المصطافين ووصول طاقم سياسي الى الحكم. هذا الجانب الدعائي الساذج يتولاه صائب سلام في خطبه المتجولة . لكن ما يتولاه رئيس الجمهورية شخصيا ، هو استنتاج القواعد السياسية العامة التي ارتفع على اساسها هذا المد السياسي وهنا ، في مجال استنتاج القواعد ، اصبح الامر يتعدى الدعاية الساذجة او اللبقة . فما يستنتجه الرئيس يشكل ، في الواقع ، برنامجه السياسي وخطته الفعلية في الحكم . وهنا يكمن خطر هذا الاستنتاج .

يرى الرئيس أن المشاكل التي اثيرت خلال شتاء ١٩٧١ ، لم تكن الا نتيجة بعض النقص في البحبوحة والرخاء . لذلك فهو يستنتج مباشرة الدور « الذي يمكن أن يلعبه الرخاء الحالي في تطوير الاوضاع في المستقبل » . اما الرخاء الذي تفهمه السلطة الاولى في البلد فهو يتلخص في « المبالغ التي تقدر الدوائر المختصة انها انفقت في الاسواق » (النهار ، ١١-٨-٧١) .

هذا هو العنصر الاول في فلسفة هذا العهد . وهي فلسفة شائعة يعرفها سائق السيارة العمومية ، والدركي ، وصاحب الفندق ومستخدمه ، وصاحب الدكان ... وهي الحجة التي استعملها الحلف الثلاثي في انتخابات ١٩٦٨ (التي اشرف عليها الرئيس الحالي) . وهي تعني ان مشكلة الحكم لا صلة لها بالحكم وسياسته ومؤسساته، وبقدرة هذه المؤسسات على الاضطلاع باعباء ناتجة عن اوضاع قوى اجتماعية جديدة او قديمة . فالحكم هو الحكم ! اي انه ملك الذين يملكونه ، ولا صلة بين تسلطهم عليه وبين انعدام الرخاء ، مثلا . او بين تسلطهم عليه وازمة البطالة ، مثلا اخر . لذلك فلا يطالب الحكم بتعديل مؤسساته واساليبه وقواعد سلطته وتمثيله .

اما العنصر الثاني في فلسفة الحكم هذه فهو تصميم الدولة على الفصل بين المعركة الانتخابية ذات الطابع السياسي ، والاستقرار العام « الذي لا يجوز أن يتعرض لاي هزة » . والعنصر الثاني امتداد للاول . لكنه يبيت اشياء محدودة اضافية . عشية فصل الاصطياف ارتفعت أصوات نيابية ، بعضها « ليبرالي » عريق كصوت ريمون اده ، بطل الدفاع عن « الحريات الديمقراطية » ، ارتفعت هذه الاصوات تنادي باصدار تشريع يمنع الاضرابات العمالية في فصل الصيف . والحجة معروفة ، رددها بيار الجميل منذ ان تعلم النطق : « استقرارنا بترولنا » . واذا كان العمال لا يهمهم الاستقرار — البترول فما على الدولة الا ان تفرض عليهم احترام مصالح « العالم » : سواقو السيارات العمومية ، الدركي ، صاحب الفندق ومستخدمه صاحب الدكان ... لكن المنطق الصيفي يمتد الى الشتاء . فالرئيس يتوقع موسم شتاء سياحيا جيدا . وهذا يعني أيضا ان على العمال الخلود الى الهدوء والصمت « المعقل » . فماذا يبقى من السياسة ؟ الانتخابات . لكنها انتخابات ، هي الاخرى ، مشروطة . عليها الا تعرض الاستقرار لاي هزة . وبكلام واضح ، على المعركة الانتخابية أن تجري بين اطراف لا يفصل بينهم فارق كبير ، يلتقون عند احترام اللعبة البرلمانية وتقدير ظروفها « السياحية » الحيوية . ولا شك ان افضل وسيلة هي الاتفاق على قوة سياسية محورية تلتقي حول العهد .

العنصر الثالث مستقبلي . « ان المواضيع التي يحاول البعض تحريكها لا تثير اي اهتمام عندما تنعم الاوضاع بالهدوء » . أي اذا لم يقتنع الطلاب والعمال وصغار الموظفين والمستخدمين ان بحبوحة التجار وأصحاب الفنادق هي بحبوحتهم (حتى لو لم يصبهم منها شيء) فهذا يعني انهم يرفضون الاعتراف بـ .. الهدوء ! انهم ضد استقرار « البلد » ضد بحبوحته ورفاهه . انهم عملاء ! وهذا استنتاج كان الرئيس قد انتهى اليه خلال السنة الماضية عندما هاجم ، من شاهق بعبدا ، الطلاب الذين كانت هراوات الشرطة وقنابلها المسيلة للدموع تفرقهم في شوارع بيروت . لذلك يستنتج الرئيس ان مسؤولية المحافظة على الاستقرار عامة « الجميع يشاركون في تحملها » . الجميع : النهج والحلف والوسط ، الدرك وأصحاب العمل والقيادات النقابية ، مجلس الجامعة وادارات الثانويات واساتذة التعليمين الثانوي والابتدائي ... والدولة تعد قوانينها وتسنها: فالمدرس الابتدائي الذي يقوم تلامذته باضراب يعاقب بحسم راتبه .

العنصر الرابع عربي ، بالضرورة . فالازدهار متات لان الدولة « مارست سياسة الانفتاح ورفضت أن تكون طرفا في نزاع » . والحق يقال . فاذا حصل « نزاع » بين المقاومة الفلسطينية وجيش العدوان الاسرائيلي « انفتحت » الدولة ورفضت ان تكون طرفا في النزاع ، حتى لو ضمت اسرائيل ، عمليا ، ارضا لبنانية . « وهذا هو سبب الاقبال العربي على لبنان » : « العرب » المقبلون هم الذين تفرجوا على مذبحة المقاومة في احراش الاردن ، وهم الذين تنفسوا الصعداء عندما ازاح حلف القذافي — السادات عن صدورهم كابوس حكم الشعب في السودان .

هذا هو لبنان الحكم في أوجه . لكنه لبنان خادع . وراء الابتهاج خوف يفضحه نقاش حاد يدور حول التنظيم الاقتصادي نرجع اليه في الاسبوع القادم .

اهداف الاقطاعيين في سهل عكار ينفذها بكوات تل حميره

طوال السنوات التي سبقت حركة الفلاحين الاخيرة في سهل عكار (تشرين الاول الماضي) ، كان فلاحو عكار رازحين تحت وطأة علاقات التبعية الاقطاعية .

فالفلاح محاصص في أرض البك وهو يحتاج لكفالته لدى السمسار المرابي . فكان عليه تقديم سطل لبن وديوك واحيانا ماشية في المناسبات ، وتقبيل ايدي البكوات في المناسبات وغير المناسبات ، أو العمل بالسخرة (شكارة) في أرض الاقطاعي . وكانت نساء الفلاحين مضطرات للخدمة المنزلية المجانية في بيوت البكوات وهذا تقليد ما زال سائدا في بيرة الدريب . كما كان على الفلاح ان يدفع اتاوة العتق عند زواج احدى بناته ، وهذا تقليد ما زال ساري المفعول في سعدين ودارين ، وخوة الصلحة في حال خصام بين الفلاحين . لا بل كانت ثمة قيود على انتقال الفلاح من اقطاعي لاخر . واخيرا ليس اخرا ، كان على الفلاح أن يعطي الاقطاعي ، الذي لا يساهم بقرش واحد في اكلاف الانتاج ، نصف المحصول .

تهاوت معظم علاقات التبعية هذه امام حركة الفلاحين الاخيرة . فاستعاد الاهالي كرامتهم وتحرروا ولو مؤقتا من اشكال الاستغلال السابقة . الا ان الحركة عجزت عن تحقيق مطلبها الاساسي : ارغام البكوات على تحمل نصف اكلاف الانتاج ، مقابل انتزاعهم لنصف المحصول . وادت انتكاستها الى عقد سلسلة اتفاقيات ضمان لموسم واحد اشرف على توقيعها قائد موقع الدرك في حلبا ، النقيب جورج الاسمر . بموجب هذه الاتفاقيات انتهت معظم علاقات المحصة في السهل (الفلوحية) ، واستعاد البكوات حرية التصرف باراضيهم . فراحوا يعملون باتجاهين . اولا : محاولة بيع اراضيهم من راسماليين زراعيين يؤسسون مشاريع استثمار للحمضيات وثانيا : استخدام ملكيتهم للبيوت — المعتبرة بيوتا زراعية حسب قانون عثماني ما زال يعمل ؟ في بلد الاشعاع والنور — اما لتشريد الفلاحين واما لاستعادة السيطرة عليهم وفرض علاقات التبعية القديمة .

هكذا تتالت انذارات اخلاء الاراضي والمنازل على الفلاحين . فطرد البكوات معظم اهالي سعدين ودارين وعددا من اهالي جانين وحكر جانين .

وها ان بكوات تل حميرة ينفذون مخططات بكوات السهل بمساعدة الدولة وتخطيطها . يتناقل الفلاحون اخبارا مفادها ان القرية مرشحة للزوال . فثمة مفاوضات تجري الان بين ال عباس وال درباس — بكوات القرية ، وبين ال بوجودة ، اصحاب مشاريع استثمار راسمالية لليمون والحمضيات في الجوار بهدف بيع كل اراضي القرية من ال بوجودة . ومهما يكن من أمر ، فان البكوات مصممون على استخدام قضية المساكن لاستعادة سطوتهم على من تبقى من اهالي القرية .

تقع تل حميرة على بعد كيلومتر واحد على الطريق العام الموصل للعبودية — الدبوسي . والقرية موجودة منذ عهد الاتراك . قطنها في البداية فلاحون يتحدر منهم بعض شيوخ القرية الحاليين من امثال كامل خزام والشيخ حسين عيسى وخضر حسين خضر وابراهيم سليمان ابراهيم واحمد علي سليمان ومحمد خالد حمود . وقد نزح اليها مجموعات من الفلاحين على عدة دفعات : ١٩٤٨ ثم ١٩٥٢ و ١٩٥٨ واخيرا ١٩٦٥ . بيوت القرية مجمعة كلها في رقعة واحدة بعيدا عن الاراضي الزراعية ، مما يثبت طبيعتها السكنية ، لا الزراعية .

عدد سكان القرية ٢١٥ نسمة ، يعمل منهم ٦٥ بين فلاح وعامل من الجنسين . تتوزع اسرتا عباس ودرباس ملكية أراضي القرية البالغة حوالي ٣١٥ هكتارا . ولهؤلاء أملاك في تل انده ، وشار حميرين ، وهبلة ، وعين يعقوب والشيخ عباس . وكان بيد فلاحي القرية قبل انتهاء مواسم الضمان حوالي ١٢٠ هكتارا . اما الهكتارات الباقية فموزعة بين الملكية الراسمالية والشكارة (اراضي سخرة) .

في القرية فلاح واحد يملك ٧ دونمات (اي اقل من هكتار واحد) . وحانوتي من حمص يملك ٤ دونمات .

علاوة عن فلاح واحد يضمن ٣٠٠ هكتارا ، يوجد سبعة فلاحين يضمنون ١٠ هكتارات للفلاح الواحد . اما سائر الفلاحين ، فيضمنون ما معدله ٤ هكتارات للفلاح الواحد . وفي القرية ٧ عمال و ٥ عاملات يعملون في اراضي الفلاحين او في القرى والمشاريع المجاورة .

الفلاحون يربون الابقار للتعويض عن انخفاض دخلهم . الا أن الحليب يذهب للاستهلاك المحلي فقط .

في القرية عدد من الجرارات ، لكنها كلها بالاجرة . واسطة النقل الوحيدة سيارة « بيك اب » تستخدم لنقل الخضراوات .

انتزع البكوات حتى الان ٤٠٠ هكتارا من ١١ فلاح . وهناك انذارات اخرى باخلاء الارض ، مما يعني منع تضمين هؤلاء واجبارهم على العمل الماجور او الهجرة او كليهما . ويرتبط انتزاع الاراضي باخلاء البيوت . بيوت القرية معتبرة بيوتا زراعية يملكها البكوات باستثناء سبعة بيوت هي ملك احد الفلاحين ، وبيت واحد ملك لعامل زراعي . وعلى الرغم من ان الماء والكهرباء تصل الى بيوت البكوات، الا انها لا تصل الى بيوت الفلاحين والعمال بداع انها .. بيوت زراعية .

جميع بيوت القرية التي يملكها البكوات منذرة بالاخلاء . ويتضافر الطرد من الاراضي مع التشريد من البيوت لدفع عدد من الفلاحين على الهجرة الى طرابلس او سوريا او القرى المجاورة .

منذ ثلاثة اشهر ، طرد الفلاح فياض السعيد من بيته بعد انتزاع قطعة الارض منه . فتداعت لجان الفلاحين والعمال الزراعيين في السهل لمؤتمر صحفي فضح مؤامرة التشريد والتهجير ،

— البقية على الصفحة ١٠ —

طلاب

نقاش حول معهد العلوم الاجتماعية:

رسالة من طالب وتعليق «الحرية»

رسالة القاريء:

صدر في مجلة «الحرية» العدد ٥٧٧ مقال يتناول معهد العلوم الاجتماعية (الجامعة اللبنانية) ان هذا المقال لم يتوصل بنظرنا الى التقاط التناقض الرئيسي بين الفئات المتواجدة في المعهد. لذلك راينا، سعيا منا للمساهمة في توضيح الامور ان يكشف عن الثوابت الذهنية المتحكمة بالاستنتاجات التي يتوصل اليها وعن المواقف الخاطئة التي يدعو لها.

التناقض بين الاختصاص وسوق عمل للخريجين

يطرح المقال مشكلة بطالة خريجي المعهد كتناقض بين الاختصاصات التي يعد لها المعهد ومجالات العمل المتوفرة لها. يتبلور هذا التناقض على الشكل الاتي:

١ – هناك قطاعات يمكن استغلالها لتوظيف المجازين في العلوم الاجتماعية الا انها لا تستغل (قطاع التعليم – الادارات ذات الطابع الاجتماعي).

٢ – ان عدم استغلالها يجبر المتخرجين على قبول وظائف لا علاقة لها بعلم الاجتماع.

٣ – ان ازدياد عدد الطلاب سيحد من اهمية هذا المنفذ.

ويستخلص الكاتب بان تطور هذه الازمة سيولد تناقضا ثانيا يضع الادارة بين العجز التام عن المحافظة على المعهد، ومن ثم على امتيازاتها، وبين اللجوء الى التصفية في الامتحانات للحد من المتخرجين، الموقف الذي يضعها في تناقض اخر مع مجمل الطلاب: «كما ان تضخم بطالة الخريجين سوف يضع موضع التساؤل استمرار معهد في الجامعة لا يخرج الا عاطلين عن العمل» .. «فما هو الحل الذي لجات اليه ادارة المعهد لتجنب هذه الاخطار المهددة لامتيازاتها؟ التصفية في الامتحانات» ... الادارة تنظم امتحانات مجازر في شكلها ومضمونها».

ان هذا التحليل يشوه واقع التناقض في المعهد، اذ انه يصور انعزال المعهد عن نمط الانتاج في لبنان (الناتج عن فشل تحقيق الهدف من انشائه) انعزالا قاتلا، وينفي امكانية تلافيه والحلول التي تجسد تلك الامكانية، ويقوده ذلك الى:

– القفز عن الصراع بين فئات تتبنى هذه الحلول المختلفة.

– تصوير الادارة في موقع ضعف وانعزال عن جميع الفئات في المعهد.

ان هذا الصراع المفترض بين الادارة ومجمل الطلاب (رغم الاشارة الى تفاوتهم من حيث اصولهم الاجتماعية) يخفي صراعا بين مجموعات من الطلاب يحكم درجة تكتلها التناقض بين مصالحها ويفسر دور الادارة والاساتذة انطلاقا من صفات ذاتية دون ربطها بهذا الصراع. بيد انه في الواقع يبرز في المعهد بين الاختصاصات التي يعد لها والحاجة التي يلبيها الصراع بين فئات من الطلاب والاساتذة تتداخل وتتناقض انطلاقا من مصالحها وسلوكها لحل ازمة المعهد.

ان للادارة جوابا على التناقض الرئيسي: برنامج الادارة

ان الادارة ليست مجرد شكل قانوني بل انها مركز للتقرير على راسه مدير يؤطر فئة من الاساتذة:

ان لهذه الفئة اهدافا متعددة متطورة يحكمها هدف رئيسي وهو المحافظة على مكاسبها:

يتجسد هذا الهدف ببرنامج عمل يهدف الى ايجاد صيغة لكيان المعهد والدفاع عنه وتطويره بالشكل الذي يتناسب مع مصالحها:

وذلك يجعله اكثر انسجاما مع أوضاع البلد الحالية (وهي لا تفكر بالتخلي عن المعهد وتذويبه في كلية الاداب مثلا الا كاخر دواء لصد الفئات المناوئة لها).

لبرنامج الادارة المقدمات الاساسية التالية:

– تحويل معهد العلوم الاجتماعية الى معهد علوم «عملية» لتخدم بعض حاجات قطاع الخدمات وذلك باعتماد الوضعية الاميركية.

– نفي الحتمية واللجوء الى وصف الظواهر كمنهجية.

– نفي علاقة التخلف بالتحكم الامبريالي في المواد التي تتطرق الى الانماء.

– التركيز على تكيف الفرد على الاوضاع الاجتماعية في علم النفس ونفي الكبت الناتج عن استغلال الطبقات المسيطرة.

الا ان هذا البرنامج يبقى محكوما بامرين:

● ان الفئة الرجعية من الاساتذة التي تنباه متفاوتة الذكاء في رجعيتها. ينشا من هذا التفاوت تناقض هامشي بين عناصرها.

● ان الادارة باستيعابها باساتذة متعاقدين لا يمكن ان تحل هذا التناقض لانها تخضع لسياسة التوظيف العامة التي تسيرها مصلحة الزعامات السياسية ولا يمكنها الاصطدام معها لانها تستعملها لتوطيد نفوذها وولاءاتها التي تغيرها حسب المناسبات.

ان هذا الجانب من تبعية الادارة يحول دون استخدامها لمركز الابحاث بشكل يخدم برنامجها. وهي تتذمر من ذلك في كل المناسبات. الا ان هذه العوائق يمكن ان تتخطاها الادارة نسبيا، وبشكل يتناسب مع طبيعتها مثلا: اصلاح مركز الابحاث بشكل يوفق بين مصلحة الزعامات السياسية، وبين اتجاه تلبية المعهد لمرافق قطاع الخدمات دون ان يعنى هذا بالضبط محاربة الشركات والهيئات الدينية والاجتماعية التي تتولى تلك الابحاث بل التعايش معها.

– على كل حال يبقى نجاح عملية العبور تلك من الفكر الرجعي المتخلف الى الفكر الذي تطمس رجعيته تحت ستار الاهداف العملية، خاضعا الى مدى تقبل قطاع الخدمات والقطاعات الاخرى على المدى البعيد الى هذا النوع من الفكر واستخدامها له.

– ان عملية تكييف المعهد مع حاجات هذا القطاع ليست مستحيلة: فان هذا القطاع بدأ يشهد في ظل تراجع الوضع الغربي انتعاش السياحة والاصطياف والتجارة بشكل ملحوظ.

ولا شك ان هذا الانتعاش سيولد حاجة الى نوع من تنظيم العمل يتناسب مع محاولة التجار الهادفة الى التماسك و«التخطيط».

– ان هذا التنظيم يتطلب اختصاصات تعدت الحقوق الى ادارة الاعمال ويمكن ان تتعدى ادارة الاعمال الى دراسة السوق وتنظيم شروط العمل.

– وضمن هذه الموجهة لا شيء يؤكد بان الجامعة اللبنانية لن تتعدى قطاع الخدمات لتلبي حاجة القيمين عليه، في محاولتهم الجديدة لتوظيف رساميلهم في قطاع الزراعة وذلك باستحداث كلية للزراعة اعد مشروع تنظيمها وينتظر موافقة مجلس الوزراء عليه.

الصراع على الصعيد الطلابي:

ان الصراع بين الفئات الطلابية في المعهد ناتج عن اختلاف اصولهم ومن ثم وعي هذه الفئات واهدافها.

يمكن حصر تلك الفئات بمجموعتين متناحرتين مع الاخذ بعين الاعتبار طابعها المنفتح الى امكانية انتقال بعض العناصر بينها:

● المجموعة الاولى: تتكون من شرائح بورجوازية صغيرة من حيث موقعها من الانتاج او من حيث نمط حياتها وهي اتية غالبا من المدارس الواقعة مباشرة تحت تاثير الفكر الديني والامبريالي تحاول هذه المجموعة الارتفاع في السلم الاجتماعي من خلال الجامعة باستفادتها من الوضع القائم وهي كونها لم تصطدم بعد بمصالح البورجوازية المالية المهيمنة. وهي لا ترى ان تحقيق مصالحها يتنافى مع السيطرة الامبريالية. اما من ناحية سلوكها فهي تؤيد الايديولوجية الرسمية التي تبرر التخلف والارتباط بالامبريالية وان برزت بعض الاتجاهات الاصلاحية اليمينية التي طرحت مسالة الوطني في لبنان. تلتقي هذه المجموعة مع برنامج الادارة على النقاط التالية:

– العداء للنظرة التقدمية في علم الاجتماع الذي يتسم بطمس لاسباب التخلف الاجتماعي والصراع الطبقي. وتلتقي الادارة ببرنامج هذه الفئة التي تحاول حل ازمة البطالة دون المس بقيم النظام وضمن الحرص على «طهارة» الحركة الطلابية وابعادها عن التحركات الشعبية. وهي تتكل على مواقفها الرجعية لعزل المعهد عن التيارات السياسية التقدمية وتشجعها على هذا بمساعدتها بالامتحانات بتاييد نظرتها الرجعية وبشكل غير مباشر. (الدروس الخصوصية لبعض الطلاب الموالين في المتريز لاعطائها الابحاث او منح للسفر الى الخارج).

● المجموعة الثانية: ان هذه المجموعة تحمل في ظروفها الاجتماعية وعيا تقدميا. فهي في الشرائح البرجوازية الصغيرة الفقيرة او من المناطق المحرومة. وتعاني من المقاييس المعتمدة لتقييم النجاح الاجتماعي – اتقان اللغة الاجنبية مثلا – الاعتماد على الفكر الاجنبي.

وهي تلتقي على ضرورة التنمية وكشف اسباب التخلف وتصطدم بالايديولوجية التي تحاول طمسها.

ان هذه المجموعة تلتقي مع الاساتذة الذين يعتنقون الفكر التقدمي ولا يمكن ان نقيمهم بعدد الدراسات التي انجزوها في وقت تسيطر الادارة على مركز الابحاث، وتستعمله لمآربها وفي وقت يستخدم اساتذة رجعيون مكانتهم في المعهد «لالتزام» الدراسات التي تحتاجها الجامعة من الشركات الخاصة.

ان مجموعة الاساتذة المتقدميين قد عبرت عن مواقفها الشريفة بعملها لادخال اللغة العربية التي يفترض المقال انها وجدت لتنظيمها الدروس الحقلية واستخدامها لتعريف الطلاب على مشاكل المناطق المحرومة. لمدافعتها من خلال الدروس وبقدر ما تسمح الظروف عن ايديولوجية الطبقة العاملة التي تشكل القاعدة العلمية لعلم الاجتماع.

ان موقف المجموعة التقدمية من هؤلاء الاساتذة الشرفاء هو دعمهم ضمن حدود تمايزهم عن باقي الاساتذة، وبالتالي عن الادارة، وجلبهم الى مواقع اكثر جذرية تتخذها الحركة الطلابية وذلك باشراكهم ببرنامج نضالي مناهض لبرنامج الادارة. يقوم هذا البرنامج على الخطوط العامة التالية:

– دحر الايديولوجية الرجعية التي تستخدمها الادارة للتسلط على مصير المعهد ولغربلة الطلاب.

– نشر ايديولوجية الطبقة العاملة التي تربط علم الاجتماع باهداف التحرر والانماء وذلك بتطوير اطر النضال الطلابي (اللجان)، – استعمال قاعة المحاضرات – ولزيادة المشاركة الطلابية ضمن مؤسسات المعهد: اشتراك الطلاب بالابحاث .. توجيه الابحاث الى مشاكل التخلف في مجتمعنا.

ان هذا النضال لا يمكن ان يتطور الا:

١ – بما تتيحه الحركة العامة لنضال الجماهير وانتصاراتها المرحلية. والا اصبح ضربا من الخيال.

٢ – ضمن تطور الظروف العامة للحركة الطلابية.

٣ – بانتهاز ثغرات برنامج الادارة لانتزاع المبادرة منها.

ان هذا النضال يربط مشكلة ايجاد العمل بتطور ظروف العمل وتطور القوى التي تعمل لتحسين تلك الظروف.

ان القفز عن الممارسة اليومية لهذا النضال يقود الى المواقف الخاطئة التي يتضمنها المقال كتصور الادارة في موقع الغباء، وتصور تناقضها مع الفكر التقدمي كتناقض انتحاري مع مجمل الطلاب. بينما الادارة وازلامها ينتهزون الامتحان لتاديب بعض الطلاب التقدميين وحرمانهم من المنح. وقد يقودها هذا التصور الى الانزلاق في برنامج الادارة وتستير ذلك الانزلاق بتقصير الادارة المزعوم عن تحقيق برنامجها.

انه لمن الجميل ان ندعو الطلاب الى النقاش. الا انه يجب توضيح النقاط التي نريد ان نناقشها. ان هذا النقد يسعى لتحقيق ذلك.

«طالب في معهد العلوم الاجتماعية»

تعليق «الحرية»

ينصب جواب الرسالة التي كتبها «طالب في معهد العلوم الاجتماعية» على نقطتين رئيسيتين:

١ – احتمال اتساع في سوق العمل يتيح لطلاب المعهد مجالات استخدام جديدة. مما يلغي تصوير مقال «الحرية» للموضوع، وتشديده على لا جدوى المعهد.

٢ – وجود تمايز في صفوف الادارة (ادارة واساتذة) والطلاب، يفتح نافذة للنضال في سبيل تطوير المعهد، ولا سيما في سبيل تطوير في مضمون تعليمه. وهذا ما بدا ان مقال «الحرية» السابق قد اغفله.

لا شك ان الايضاحات التي يقدمها الجواب، صحيحة. صحيح ان الاحتمال، الى حد ما، وارد. وصحيح ان التمايز فعلي. لكن ما دلالة الوقائع التي تقدمها الايضاحات؟ هل يكفي ان يشار الى هذه الوقائع حتى تبدو الاستنتاجات اكيدة؟

ان المشكلة التي لا يعمل الجواب على اثارتها هي، في راينا، المشكلة الرئيسية. فالرسالة لا تطرح مسالة الدور الذي يمكن المؤسسة علم اجتماع ان تقوم به، في مجتمع كالمجتمع اللبناني. لا شك ان الرسالة تتطرق الى الانعطاف «العملي» (الوضعي الاميركي) الذي تعمل الادارة على فرضه على تعليم المعهد. كما انها تربط بين هذا الانعطاف وبين حاجات محتملة للراسمالية التجارية والمصرفية لكن هذا التطرق يكتفي بالاشارة الى الامر كحدث يخص المؤسسة وحدها. ان الخروج من اطار المؤسسة المنعزلة يتطلب تناول صلات المؤسسة بمؤسسات اخرى.

– لماذا ترفض المؤسسات «الشهابية» أن تستخدم «اجتماعيين»؟ هذا بينما كان بينا ان استحداث المعهد تم في ضوء استحداث الانعاش الاجتماعي، والمشروع الاخضر، وتشكيل الفرق المتعددة النشاطات العاملة في وزارة التصميم. في تونس والسنغال، حيث عملت بعثة «ايرفد»، امكن استعمال فرق شكل «الاجتماعيون» عنصرا من عناصرها. لكن السلطة هناك اضطرت لهذا الاستعمال بسبب حدة الصراع بين الفلاحين وكبار ملاك الارض، وبسبب حدة التفاوت بين المدينة والريف. استقدمت الدولة «اجتماعيين» في محاولة «حل» هذا الصراع، وتخفيف نتائج الانتقال من علاقات سابقة للراسمالية الى علاقات رأسمالية.

ان هذا المثل لا يعني، طبعا، أن الوجهة الوحيدة لاستخدام «علم الاجتماع» هي الوجهة التونسية او السنغالية، ومن بعدهما الجزائرية. لكنه يعني أن «علم الاجتماع» يصبح طفيليا في مجتمع يستطيع أن يطمس صراعات في مؤسسات قائمة تكونت خلال تاريخ طويل. وهذا ما حدث في لبنان خلال الستينات. لذلك بدا معهد العلوم الاجتماعية بلا دور، لذلك انتج مجازين لا مكان لهم، ولا حاجة للادارة بهم. واذا احتفظت الادارة، رغم هذا الوضع، بالمعهد، فلانه يسمح باستيعاب ملاك اداري وتعليمي متواضع عدا أنه يساهم في اطالة مدة الدراسة، وتاجيل انخراط بعض الطلاب في سوق عمل متخمة.

اما الاستعمال الايديولوجي البحت، والذي يصب في التعليم، فلا يبدو حتى اليوم أن التحالف الحاكم يشعر بحاجة للاستنجاد الواسع بسلاح علم الاجتماع للسبب نفسه الذي استبعد «الاجتماعيين» من المؤسسات «الشهابية».

في هذا الاطار يصبح الدور النقدي لعلم الاجتماع، لا سيما الماركسي المشرب، محدود الحيز الرسمي. فالمثقفون الذين يضطلعون بهذا الدور لا يفصلهم عن مصالح التحالف الحاكم الا فارق بسيط، وان اخذ بالاتساع. ودخول مثقف من نمط حسن مشرفية الى الحكم، بالشروط التي دخل واستمر بها، دليل على ضعف هذا الفارق. فالمؤسسات الرسمية لا تتسع للنقد، ومن يحمله، الا ضمن حدود جد ضيقة تعطل هذا النقد بصورة شبه كاملة.

اذا صح هذا الاطار اتضح تناقض مواقف الرسالة. فالطالب يدافع عن احتمالات سوق علم الاجتماع بمنطق الراسمالية التجارية. ويتبنى، ضمنا، استخدامها (المستبعد) لعلم الاجتماع. وهو يدافع عن الدور النقدي لعلم الاجتماع دون الانتباه الى ان احتمالات استخدام كفاءات «الاجتماعيين» لا تتحقق الا على حساب المضمون النقدي لعلم الاجتماع ذلك ان الرسالة لا تتطرق لوظيفة المؤسسة ولوظيفة المثقفين الذين تستخدمهم.

ان تحديد الوجهة العامة لا يلغي، طبعا، ظاهرة الاساتذة «الشرفاء» (رغم ان الموضوع لا صلة له بالشرف، فالصراع الطبقي هو محكه ومقياسه). لكن الوجهة العامة تطرح سؤالا عريضا حول تناقضات المؤسسة التعليمية، لم تكد الحركة الطلابية، والحركة الديمقراطية الوطنية معها، تبدأ بالجواب عليه. واذا لم تقس الظواهر الجزئية وبهذه الوجهة، اولا، التبس علينا وزنها ودورها.

تتمة أهداف الاقطاعيين في سهل عكار

مما ادى الى وقف تنفيذ بعض أحكام الاخلاء مؤقتا. وما ان هدات الضجة التي اثارها المؤتمر الصحفي، حتى عاودت الدولة محاولاتها. وراحت تعتمد أساليب جديدة اكثر التواء من الاساليب السابقة.

كان الفلاح كامل خزام منذرا باخلاء بيته. فعقدت اللجان مؤتمرا صحفيا جديدا بحضور عدد من المحامين فضح استمرار حملة التشريد. الا ان الدولة حاولت تنفيذ الاخلاء يوم ٢٢ من الشهر الماضي، بحضور مامور الاجراء والدرك والبك حكمت المدرباس، صاحب البيت. الا ان المحاولة باءت بالفشل ازاء مقاومة النساء. فلجات الدولة الى حكم صادر عن المحكمة العسكرية يقضي بسجن ابن الفلاح خزام مدة شهرين للضغط على الاسرة باخلاء المنزل. مما اضطر بعض افراد الاسرة لمغادرة المسكن لحاجتهم الى عمل الابن (وهو صاحب سيارة نقل باتت مصدر الرزق الوحيد لاسرة غارقة في الديون).

اما في الحالات التي لا يريد فيها البكوات تكبد اكلاف المحاكم، فتتدخل قوى الامر للضغط على الفلاحين لمغادرة مساكنهم بالحسنى والا ... وهذا هو حال الفلاح سرحان خضور حيدر.

ازاء هذه المحاولات، ليس امام فلاحي تل حميرة – وسائر فلاحي السهل – سوى طريق واحد: طريق لجان الفلاحين والعمال الزراعيين ونضالها من أجل برنامج النقاط الخمس:

١ – استصدار قانون «منع تهجير الفلاح» من الارض.

٢ – تثبيت الفلاحين في مساكنهم وتسليمهم سندات ايجار او تمليكهم المساكن باسعار رمزية.

٣ – السماح بتاسيس اتحاد للفلاحين.

٤ – السماح بتاسيس نقابة للعمال الزراعيين تناضل من اجل المطالب الخاصة للعمال والعاملات وعلى راسها زيادة الاجور والافادة من الضمان الاجتماعي.

٥ – الافراج عن كافة الفلاحين المعتقلين بسبب حوادث عكار الماضية.

مسألة المنح في الجامعة اللبنانية

تعميم المنح على اساس الدخل باشراف لجنة تمثل مصالح الطلاب

تشكل قضية المنح الدراسية موضوعا اساسيا بالنسبة لطلاب الجامعة اللبنانية وذلك لكونها ترتبط الى حد كبير بوضعهم الاجتماعي.

فغالبية الطلاب من اصول ريفية بورجوازية صغيرة، يضطرون للعمل لكسب العيش وتامين السكن، فلا يعود بمقدورهم متابعة الدروس يوميا مما يشكل عائقا يحول دون نجاحهم في امتحانات نهاية السنة، اي انهم لا يستطيعون تامين التفرغ اليومي، وليتمكنوا من ذلك يقتضي تامين المنحة لهم.

من هنا اهمية تعميم المنح على ابناء الفئات ذات الدخل المحدود الذين يشكلون غالبية طلاب الجامعة مع مراعاة التفاوت في الدخل اي أن يحدد حد أدنى لقيمة المنحة يحسب فيها الحد الادنى من المصاريف الشهرية وغلاء المعيشة الخ .. التي يتكبدها الطالب ثم ترتفع القيمة بصورة نسبية كلما قل دخل الاسرة، وكلما زادت التكاليف.

المشكلة التي تطرح مباشرة هي كيفية التاكد من الدخل وتحديده، وهذا ما لا يسهل تحقيقه فوريا، ولكن ضرورة ضمان توزيع المنح بشكل عادل، ولو تاخرت المباشرة بهذه الوجهة، تبرز اهمية تاليف لجنة متكافئة من مندوبي الطلاب ومندوبي مجلس الجامعة (يمكن في هذا الصدد اقتراح لجنة رباعية، يتمثل فيها الطرفان مناصفة) يناط بها مهمة التدقيق في الدخل وتحديد المنحة.

منح التخصص

اما عن المنح التي تعطى للتخصص في كافة الفروع في الخارج، فان النظام الحالي المتبع بشانها يقتضي نسفه، فهو يخصص عددا محدودا لا يفيد منه الا القليل من الخريجين، وذلك بعد ان يتم ترتيبهم حسب الطوائف، وبعد ان يؤخذ بعين الاعتبار مستوى الدعم الذي يلقاه من احدى «الشخصيات»، اي ان النظام الراهن، طائفي، رحب للواسطة، مما تفسر نوعية العناصر التي توفد للتخصص: ميسورون اجتماعيا، منتسبون سياسيا الى الاقطاع السياسي. فلا يمكن في ظل هكذا نظام أن يفيد خريجو الجامعة اللبنانية منه على الاطلاق.

يبقى على الحركة الطلابية ان تناضل في سبيل اقرار شكل اخر:

١ – ضرورة زيادة عدد المنح، بحيث يتسع عدد المستفيدين منها.

٢ – ضرورة حصر التوزيع في الفروع التي يوجد منها في كافة الجامعات الاخرى، لخريجي الجامعة اللبنانية مع زيادتها في هذه الفروع بحيث لا يبقى خريج واحد راغب في التخصص، محروم من هذا الحق.

٣ – ضرورة وضع الاعتبارات الطائفية والوساطات جانبا، تبعا للبندين الاولين.

ان هذا الشكل الذي يقترح فيه تنظيم منح التخصص لا يمكن ان ينفذ الا تحت اشراف لجنة متحررة من الارتباطات السياسية مع اي من اطراف النظام، وبالتالي لجنة لا تتعارض مع المصلحة الطلابية أي لجنة يشكل فيها مندوبو الطلاب النسبة الكبرى، وهنا يمكن اقتراح لجنة في كل كلية تكون من لجنة الامتحانات ذاتها التي لا بد ان تضم الاساتذة والطلاب بشكل متساو، يناط بها صلاحية تحديد اسماء الخريجين الراغبين في التخصص وذلك وفقا للبنود الثلاثة المحددة اعلاه ويعتبر قرارها في هذا الصدد نافذا، على ان تحدد المنحة من قبل اللجنة الاخرى: مندوبا مجلس الجامعة ومندوبا الطلاب، حسب ظروف المعيشة في البلد الذي يقصده الخريج.

منح التفوق الدراسي:

وهي المنح التي تعطى للطلاب الحائزين على الامتيازات في الامتحانات نهاية العام، – دون واسطة طبعا، دون النظر الى الطائفة – والمنطقي في هذا الصدد، ان تكون اللجنة التي تحدد أسماء الطلاب المتفوقين المستفيدين من المنحة هي لجنة الامتحانات نفسها التي لا بد وان ينص قانون تنظيم الجامعة على تاليفها مناصفة من الطلاب والهيئة التعليمية وهذه المنحة ايضا، ينبغي ان يؤخذ في توزيعها، اعتبار الدخل العائلي. وموضوع توزيع المنح، وزيادة عددها هنا، مرتبط الى حد كبير بموضوع البرامج وانظمة الامتحانات التي تقلل من عدد الناجحين وبالتالي من عدد المستفيدين من المنحة. وهنا ايضا، لا بد من اعادة التذكير بضرورة تعديل البرامج وانظمة الامتحانات تحت رقابة طلابية فعالة ضمن مجالس ولجان يتمثل فيها الطلاب مناصفة.

ان الحركة الطلابية تطرح موضوع المنح بشكله الشامل، كما بينا في سياق هذا المقال. ان تحقيق هذا المطلب، يشكل مكسبا اساسيا، نظام عادل للمنح، – كما اي شيء اخر – لا يتحقق الا بالمواجهة الحازمة في وجه الخصم الاساسي للحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية: النظام.

صندوق تعويضات معلمي المدارس الخاصة

المعلمون يمولون الصندوق لصالح مدراء المدارس وموظفي الدولة

صندوق التعويضات هو الذي اكسب فصل قطاع المعلمين عن غيره من القطاعات قيمة شكلية ، واخر تطبيق أحكام قوانين العمل اللبناني الصادر عام ١٩٤٦ وأظهر المعلم وكأنه متقدم بما يقدمه له قانونه الخاص ، الذي صدر عام ١٩٥١ ، على بقية الفئات العاملة .

قبل البدء بعرض ما سمي مكسبا للمعلم لا بد من كشف الاسباب الحقيقية التي كانت وراء عزله وابعاده عن قطاعات الطبقة العاملة .

هناك ثلاثة اسباب رئيسية :

١ – استباق احتمالات نمو حركة عمالية بدأت تتكشف معالمها قبل ١٩٤٦ ، فما كان أمام الدولة الا العمل بمبدأ فرق تسد ، واتى فصل جزء كبير من الفئات الشعبية الكادحة تكريسا لهذا المبدأ وعملا به . خاصة والمعلم اكثرهم قدرة على تحسس أوضاعه وفهمه لها ، والذي باستطاعته أن ينقل فهمه هذا الى من يشاركونه اوضاعه .

٢ – ابقاء المعلم في عزلة مشدودا الى ارتباطاته الدينية والى علاقاته التقليدية مكرسا الهدف الذي ترمي اليه الفئات الحاكمة .

٣ – تأمين شروط افضل لاستمرار استغلال المعلم عن طريق التفرد به معزولا عن باقي القطاعات .

لم تكتف الدولة بكل هذا بل حاولت تفريغ صندوق التعويضات ، الذي لوحت به ورفعته شعارا لعدالتها ، من مضمونه الفعلي، فلم يعد مكسبا كما صورته الدولة بل مجالا لالقاء اعباء اضافية على المعلم اذ ينص قانون ١٩٥١ على تغريمه محسومات تقدر بـ ١٠ بالمئة من راتبه معادلة بنسبة المحسومات التقاعدية التي تقتطع من رواتب موظفي الدولة ، مع هذا المبلغ الضخم الذي يدفعه المدرس هناك شرط للاستفادة من الصندوق وهو أن يبقى المدرس مدة ٢٥ سنة عاملا في مدرسة واحدة ودون انقطاع .

يجعل تأمل بسيط اكتشاف الامكانية لقبض تعويض ، مستحيلة ، وخاصة اذا عرفنا انه يحق لصاحب المدرسة أن يصرف المدرس دون التزامه باي شيء بعد انتهاء مدة التجربة المحددة بسنتين .

لذلك لم يكن صندوق التعويضات سوى عبء يرهق المعلم تحت رعاية الدولة وبعونها ولم يكن ايضا سوى مجال هروب لصاحب المدرسة من دفع التعويض .

تعديلات ١٩٥٦

لم تكن تعديلات ١٩٥٦ لتدخل تغييرا جذريا في صندوق التعويضات ، بل احكمت السيطرة على المعلم بتكريسه خادما لصاحب المدرسة. فشرط الـ ٢٥ سنة لم يعدل . كذلك شرط البقاء في مدرسة واحدة خلال المدة ذاتها ودون انقطاع لم يعدل . وابطال حق صاحب المدرسة بالصرف خلال سنتي التجربة بقي كما هو . بل احكم الطوق حول رقبة المعلم بالمادة ٣٩ التي تنص : « تصفى حقوق افراد الهيئة التعليمية عند صرفهم من الخدمة أو استقالتهم ، وفي حال العودة الى ممارسة التعليم في المعهد نفسه أو في معهد اخر تنشأ حقوقهم ابتداء من مباشرة العمل الجديد » .

نلاحظ أن بابا عريضا فتح أمام صاحب المدرسة للتهرب من المساهمة في تغذية الصندوق . فهو يصرف المعلم كلما انهى سنتي التعاقد « التجربة » ثم يعيده الى المدرسة استاذا متمرنا ، اي جديدا ، في الخدمة . وهكذا يبقى المعلم طوال مدة خدمته متمرنا وفي مدرسة واحدة ، أو جديدا، وليس له الحق بالتعويض .

أمام هذا الوضع قدم صندوق التعويضات هبته التي يقبضها المعلم فجعل قيمة المحسومات المفروضة على المعلم ٣ بالمئة للدخل الـ ٣٠٠ ليرة و ٤ بالمئة لما فرق ، وغرم صاحب المدرسة عن المدرسين الداخلين في الملاك مبلغ ١ بالمئة عن الابتدائي و ٢ بالمئة عن التكميلي والثانوي .

بعد هذا الاستعراض لما ادخله تعديل ١٩٥٦ ، تظهر بوضوح الغاية التي من اجلها انشيء الصندوق . ولا بأس من أعطاء بعض الارقام لتبين الفرق القريب جدا بين مصروفات صندوق التعويضات الادارية وبين ما يقدمه للمعلم كتعويض صرف والى حين تعديله في سنة ١٩٦٤ . الارقام تقريبية :

السنة	تعويض صرف من الخدمة	مصروفات ادارية
١٩٥٦	٥٣٠٠٠	٢٥٠٠٠
١٩٦٠	٥٣٠٠٠	٦٣٠٠٠
١٩٦٢	٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠
١٩٦٤	١٠٠٩٠٠	٧٥٠٠٠

تبين الارقام أن المهمة الاساسية للصندوق هي تأمين رواتب للاداريين وليس تأمين تعويض للمدرسين . حتى اننا نجد في سنة ١٩٦٠ أن الصندوق يدفع كمصروفات ادارية اكثر مما يدفعه كتعويضات صرف وفي سنة ١٩٦٢ يتوازى تعويض الصرف مع المصروفات الادارية .

تعديلات ١٩٦٤

لمس المعلمون الغاية التي من اجلها وضع قانون المعلمين ومن تخدم . فحصلت تحركات ١٩٦٤ ، وانذرت باعلان اضراب عام اضطرت الدولة على أثرها الى تعديل القانون .

حمل تعديل ١٩٦٤ تغيرات أساسية لمواد قانون ١٩٥٦ اهمها :

١ – يحق للمدرس ان يتقاضى تعويضه كاملا من الصندوق بعد انهاء خدمة ٢٥ عاما في التدريس ، حتى ولو لم يعمل ضمن مدرسة واحدة . وتجدر الملاحظة هنا انه يحق للمدرس الذي صرف من الخدمة في حال عودته الى ممارسة التعليم ان يطلب ضم خدماته السابقة ، وادخالها فيحساب تعويضه الجديد، شرط أن يتقدم بطلبه الى صندوق التعويضات وان يعيد الى الصندوق دفعة واحدة التعويض الذي قبضه او المحسومات التي تقاضاها ، او المترتبة عليه وذلك في مهلة ثلاثة اشهر من تاريخ استئنافه الخدمة تحت طائلة اسقاط الحق .

٢ – ارتفعت نسبة المحسومات المفروضة على المعلم الى ٥ بالمئة لما دون ٥٠٠ ليرة و ٧ بالمئة لما فوق . شرط أن يتقاضى المعلم تعويض شهرين عن كل سنة خدمة لما فوق العشر سنوات .

٣ – يدفع صاحب المدرسة عن المدرسين الداخلين في الملاك مبلغ ١ بالمئة عن الابتدائي و ٢ بالمئة عن التكميلي والثانوي .

٤ – لم يلزم صاحب المدرسة بتسجيل المدرس الذي يعمل لديه في صندوق التعويضات واذا تخلف المدرس عن تسجيل اسمه لدى الصندوق خلال ٦ اشهر من تاريخ ابتدائه بالتدريس يعتبر حقه ساقطا عن سني الخدمة السابقة .

٥ – عدلت المادة ٣٥ المتعلقة بكيفية صرف تعويض المدرس على ورثته والحقت باحكام القانون المتعلقة بموظفي الدولة والاطلاع على الاحكام المتعلقة بهذا الشان في قانون موظفي الدولة يظهر لنا اهمية استعادة تطبيق المادة كما وردت سنة ١٩٥٦ .

بعد استعراض اهم التعديلات الصادرة في سنة ١٩٦٤ ، والمتعلقة خصوصا بصندوق التعويضات ، نرى ان المعلم يتقاضى تعويضه من دخله ، بل ان ما يساهم به على مدى مدة الخدمة المحددة تزيد عما يقبضه كتعويض، وبالتالي تبقى مساهمة الدولة ، المرهونة بوقوع عجز في الصندوق ، شكلية . وكذلك مساهمة اصحاب المدارس ، وذلك للنسبة الكبيرة التي تحسم من معاش المعلم . ويتبين لنا أيضا ان المعلم هو الذي يساهم ايضا في سد نفقات الهيئة الادارية الضخمة ورغم هذا الاجحاف الكبير لا بد من استعراض تركيب مجلس ادارة صندوق التعويضات لنبين مدى ارتباطه بالمعلم ومدى دفاعه عن مصلحته .

مجلس ادارة الصندوق

تنص المادة ٤٣ على ما ياتي :

يشرف على ادارة الصندوق مجلس ينشأ بمرسوم ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويتألف كما يلي :

– المدير العام لوزارة التربية رئيسا
– مندوب عن وزارة العدل عضوا
– مندوب عن وزارة المالية عضوا
– مندوب عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عضوا
– مندوبان يختارهما اصحاب المعاهد الخاصة وتصادق عليهما وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عضوين
– مندوبان عن نقابة معلمي المدارس الخاصة يختارهما مجلس النقابة وتصادق عليهما وزارة العمل والشؤون الاجتماعية : عضوين

يثير استعراض تركيب المجلس الاداري الشكوك ويبعث على التاكيد من انه لن يكون هناك من قرار يصدر عنه ويخدم مصلحة المعلم ، حتى ان امكانية ارتفاع صوت ممثل عن المعلمين قد خنق تماما لعاملين رئيسيين :

١ – اشتراط قبول وموافقة الدولة على العضو المنتدب عن المعلمين ، والدولة تحسن جيدا اختيار من هو ابكم اذا لم يكن عدو فئته .

٢ – النسبة غير المعادلة في التمثيل ، اذ نجد ٤ ممثلين عن الدولة مع ممثلي اصحاب المدارس ضد ممثلي المعلمين .

بعد هذا العرض لمجمل اوضاع صندوق التعويضات نستنتج ما يلي :

١ – ان المعلم يغذي وحده الصندوق والمستفيد المباشر هو صاحب المدرسة .

٢ – لا يتقاضى المعلم من الصندوق سوى ما كان اودعه في السابق وهذا بالطبع لا يعتبر تعويض صرف نهاية الخدمة .

٣ – الدولة تتحكم باختيار ممثلي المعلمين الى مجلس ادارة الصندوق .

٤ – ابقاء عدد ممثلي المعلمين اقلية لجعل جميع القرارات الصادرة عن المجلس تصب في مصلحة صاحب المدرسة .

٥ – التحالف المتين بين الدولة واصحاب المدارس .

هذه الاستنتاجات تطرح على المعلمين مهام ومواقف يشكل الالتزام بها والنضال في سبيل تحقيقها شرطا ضروريا لتحسين اوضاعهم .

ان مطالب المعلمين هي :

١ – الغاء الموافقة المطلوبة من قبل الدولة على ممثلي المعلمين .

٢ – جعل نسبة التمثيل متساوية بين ممثلي المعلمين من جهة وممثلي اصحاب المدارس والدولة من جهة اخرى .

٣ – تشغيل اموال صندوق التعويضات المجمدة حاليا في مشاريع تخدم المدرس .

٤ – استعادة المادة ٣٥ الصادرة في قانون ١٩٥٦ كما هي .

٥ – النضال من اجل ضم صندوق التعويضات الى صندوق الضمان الاجتماعي . خاصة وان صندوق الضمان يقدم مكاسب الى العمال اكثر بكثير مما يقدمه صندوق التعويضات الخاص بالمدرسين وذلك للاسباب التالية :

أ – ان صندوق الضمان الاجتماعي لا يساهم بتغذيته العامل وانما رب العمل .

ب – الابقاء على الوضع كما هو يتيح للدولة فرصة التفرد بكل قطاع من القطاعات الكادحة كل على حدة وضربه .

ج – توحيد الصندوقين يحمل امكانية ربط نضال المعلم بنضال العامل مع ما يحمل هذا الربط من امكانية فعلية للدفع والتطوير في سبيل الحصول على مكاسب افضل لكلا الطرفين .

تقرير الشهيد عبد الخالق محجوب الى المؤتمر التداولي لكادر الحزب الشيوعي ١٩٧٠

تحويل الانقلاب إلى ثورة شعبيّة هو الواجب الاساسي المطروح في طور الفترة الأولى من مرحلة الانتقال

تتابع « الحرية » نشر تقرير الشهيد عبد الخالق محجوب ، وفي هذه الحلقة يتابع التقرير الحديث عن مرحلة الانتقال ونضال الشيوعيين في هذه المرحلة .

ان تغيير البناء الحالي للخدمة العامة مسألة معقدة للغاية ولا يمكن احداثه دفعة واحدة ، كما أنه يجب أن تتوفر لهذا التغيير مقومات عديدة خارج بناء الخدمة ذاته ، ولاحداث هذا التغيير في جهاز الخدمة واعادة بنائه في سبيل خدمة المصالح الشعبية هناك اجراءات وعوامل لا بد من احداثها :

١ – استمرار تدعيم الرقابة الشعبية على الاجهزة الادارية والتنفيذية بعد رسم طريق وتحديد الرقابة واجراءاتها حتى لا تنقلب الرقابة الى معوق ، وحتى لا تزرع الخوف والسلبية عند العاملين .

٢ – استمرار التبصير باهداف الدولة العليا وتحديد الحقوق والواجبات تحديدا واضحا باعتبار ان غالبية العاملين العظمى لهم مصلحة مباشرة في زيادة الانتاج وحسن الادارة .

٣ – ضرورة نشر الوعي التخطيطي عند كافة العاملين في الاجهزة الادارية والتنفيذية المختلفة .

٤ – تقصير الاجراءات والتقليل من القرارات والوائح وتجميعها ، الى جانب وضوحها وتحديد اكثر من طريقة ليمكن للعمل ان يسير في مرونة .

٥ – الحد من ارتفاع الهرم الوظيفي حتى يمكن لقمة النظام ان تكون على صلة مباشرة بالقواعد ، وحتى تمنع فقدان الصلة التي تضيع معالم المسؤولية وتؤدي الى التباطؤ والجمود .

٦ – الاخذ بنظام التدريب المستمر وخاصة بالنسبة لقادة التنظيم في الخدمة العامة على على أن تتولى ذلك هيئات ذات كفاءة عالية .

٧ – اعادة النظر في طبيعة الاعمال وتسلسلها وترابطها في بناء الخدمة العامة لامكان تحديد الادوار والمراكز بدقة لمنع الازدواج او البطالة المعنوية .

صدرت مجموعة قوانين لتنظيم التجارة الخارجية في القطاعين العام والخاص وهي سليمة في مراعاتها لخصائص فترة الانتقال (مراعاة مصالح البرجوازية الوطنية) ولكننا نرى أنه من المهم في حالة القطاع الخاص المنظم في هذا الميدان أن يوجه جزءا من أرباحه لمواجهة مشاكل التنمية في بلادنا .

وقعت في هذه الفترة اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع المعسكر الإشتراكي واهم هذه الاتفاقيات الاتفاقية السوفييتية التي نقلت حجم التبادل التجاري بيننا الى ١٥ مليون جنيه . ان هذه الاتفاقيات تشكل خطوات سياسية هامة من اجل تطور الثورة في السودان . وقع ايضا قرض ليبي يبلغ سبعة وربع مليون من الجنيهات (ولكننا نلاحظ أن أكثر من نصف هذا القرض ، اي أربعة ملايين من الجنيهات ذهب لتنمية القطاع الرأسمالي في البلاد . ان هذا يدل على انتصار للاتجاهات الراسمالية في السلطة ونرى أنه من المهم خلال فترة الانتقال أن ترتفع باستمرار كفة قطاع الدولة).

علينا أن نلحظ في نفس الوقت مواقف واتجاهات سلبية عاقت تطور الثورة الديمقراطية في بلادنا ، فالامران نمرة (١) و (٢) ينصان على حل جميع الاحزاب السياسية و « أي تشكيل سياسي أو أي تنظيم يحتمل أن يستغل لاغراض سياسية . » على تحريم الاضراب للجماهير العاملة ، ويعتبر مجرما كل من « يقوم باي عمل من شانه اثارة الكراهية بين طبقات الشعب بسبب اختلاف الدين أو الوضع الاجتماعي » ، ومن يشهر بوزير أو عضو من مجلس الثورة .

نحن نعتبر فترة الانتقال – انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية – غنية بالصراع الطبقي وتعتمد في نجاحها على تمتع الجماهير الشعبية بمستوى عال من الديمقراطية في التنظيم وفي الراي ..... الخ . ولهذا فكل قيد على هذه الجماهير يعوق تطور الثورة ويؤدي الى تقوية مراكز القوى الرجعية.

ومن ناحية اخرى فنحن نواجه تاريخا واقعا للحركة الثورية في بلادنا برزت فيه تنظيمات الطبقة العاملة والقوى الديمقراطية الاخرى ، وكونت الطبقة العاملة حزبها السياسي الماركسي اللينيني . وقد ناضلت الطبقة العاملة السودانية وطلائعها الشيوعية لاكثر من حقبتين من الزمن من اجل حقوقها في العمل والتنظيم . ان بعض الرفاق لا يرون في هذا التشريع اتجاها سلبيا واورد مثالا لهذا ما كتب بعضهم من العاملين في الصحافة :

« لو نظرنا لهذا الموضوع بعمق ، وعلى أرض الواقع نجد أن هذا التحليل غير صحيح. فحزبنا ما زال قائما يمارس نشاطه السري والعلني وبرضى تام من السلطة وتحت علمهم وان فروعا في مجالات العمل والسكن تمارس نشاطها والسلطة تعلم ذلك . ان حزبنا ممثل في السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية .. ان سكرتير حزبنا الوحيد بين قادة الاحزاب الذي يشارك في توجيه الراي العام مع أعضاء مجلس الثورة ... الخ . »

ونود في هذه القضية ان نكون واضحين :

اولا : من زاوية طبيعة الثورة الديمقراطية نفسها نحن كشيوعيين نرى أن هذه الفترة تمتاز بطابع تغير الحياة على أسس ديمقراطية ومن زاوية خصائص فترة الانتقال في بلادنا فأن هذا التغير على اسس الديمقراطية هو الذي يجعل العملية العسكرية التي غيرت السلطة تسير في طريق التحول الى ثورة شعبية حقيقية . ان مفهوم « حل جميع الاحزاب » هو في واقع الامر تصور خاطىء ، تصور انقلابي وهو يعبر عن قصور حقيقي في فهم طبيعة المرحلة الانتقالية بوصفها مرحلة انطلاق وتعميق للصراع الطبقي الاجتماعي في بلادنا بما يكفل انجاز الثورة الديمقراطية ، بما يكفل حسم هذه المرحلة لصالح استقبال الثورة الاشتراكية . لهذا فالموقف من هذه القضية مبدئي ، وعلينا أن نناضل بحزم من أجل حق الطبقة العاملة في الديمقراطية والتنظيم والنشاط المستقل .

ثانيا : من زاوية فهمنا لدورنا كشيوعيين خلال انجاز مرحلة الثورة الديمقراطية في بلادنا . ان الواجب المقدم لدينا هو ايقاظ الملايين من جماهير المزارعين للعمل الثوري وخلق تحالف ثابت بينهم وبين الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي . هو نشر الوعي الاجتماعي بين مختلف فئات الكادحين اعتمادا على النظرية الماركسية اللينينية ... الخ . هذه المهمة التاريخية تنهض بها الطبقة العاملة وطلائعها الشيوعيين بكل طاقاتها وكل قيد على حرية الطبقة العاملة وكل سد يقام لحبس هذه الطاقات يعوق من تنفيذ هذا الواجب ومن أحداث ثورة اجتماعية عميقة في البلاد .

ثالثا : من زاوية ما أنجزت الحركة الثورية وحركة الطبقة العاملة من مكاسب خلال نضالها الشاق والطويل . والتنظيمات المستقلة للطبقة العاملة والحقوق اديمقراطية للجماهير الثورية كانت مدار نضال عميق ضد القوى الرجعية والاستعمارية في بلادنا ، وهذه الجماهير تدخل في فترة انجاز الثورة الديمقراطية من فوق تلك التقاليد والمكاسب لا بتصفيتها . وعلينا نحن الشيوعيين قبل غيرنا الا نقلل من هذا الرصيد الضخم الذي يشكل عنصرا هاما لانجاح الثورة الديمقراطية في بلادنا ثم لنقلها صوب الاشتراكية .

رابعا : من زاوية المصالح الحقيقية للطبقة العاملة السودانية وهي التي ما زالت تعيش تحت ظل الاستغلال . ان فترة الانتقال – الثورة الديمقراطية – لا تعنى الغاء الاستغلال الراسمالي والسبيل الوحيد لذلك هو توفير الشروط المادية والسياسية للانتقال بمجتمعنا صوب الاشتراكية . وبدون حق الطبقة العاملة في التنظيم والاضراب فأن الاستغلال يتزايد ولا تتوفر شروط ملائمة لتراص صفوف هذه الطبقة كقوة يعتمد عليها في النضال من اجل انجاز الثورة الديمقراطية وحسم فترة الانتقال ومواجهة مهام الثورة الاشتراكية . ان الطبقة العاملة السودانية ما زالت تتعرض بالالاف للعطالة ، ما زالت اجورها ، في القطاع الراسمالي في مستوى لا يليق بالبشر ، وما زالت تنتظرها عشرات المعارك الطبقية . وحرمان الطبقة العاملة من حق الاضراب سلاح يوجه اليوم عمليا الى صدور هذه الطبقة .

لقد كان قرار حل اللجان الثورية الشعبية

يجب ازالة كل القوانين التي تحد من نشاط الطبقة العاملة واشراكها في ادارة المصانع والورش والانتاج

ضربة ايضا لتطور الثورة الديمقراطية في بلادنا . كان من الناحية الايديولوجية يعبر عن تردد السلطة في تحويل الانقلاب الى ثورة ديمقراطية عميقة الجذور وفي تطوير الصراع الاجتماعي في بلادنا . لقد ساعد هذا القرار حفض مستوى الحماس بين الجماهير المتقدمة. خفض مستوى الحماس بين الجماهير المتقدمة. ومحصول هذا القرار هو أن الجماهير صاحبة المصلحة في تطور الثورة السودانية لا تجد الادوات التي تحشد طاقاتها وتوحد صفوفها حماية لحاضر الثورة السودانية ومستقبلها . وهذا يشكل خطرا كبيرا بالنسبة لحركة الثورة السودانية .

الاجراءات المالية التي فرضت أيضا تشكل اتجاها سلبيا فهي تعبير عن اتجاه يميني وتقليدي في محاولة حل الازمة المالية علىحساب الجماهير الكادحة . فقد تحملت الطبقة العاملة والعاملون من ذوي الدخول المنخفضة من الاجراءات الضريبية الاخيرة ٣/٦ مليون جنيه تقريبا من مجموع تقديرات تبلغ ٥/٩ مليون جنيه تقريبا . ادت هذه الاجراءات الى انخفاض حقيقي في مستوى مداخيل الطبقة العاملة والعاملين الاخرين في القطاع العام في وقت حافظت فيه الاسعار على مستواها أحيانا وارتفعت أحيانا أخرى .

وفي هذه النقطة أرى الاتي :

● الثبات على أن الحزب الشيوعي لا يناضل فقط في الجبهة السياسية بل عليه دائما وأبدا أن يناضل من أجل ادخال تحسينات أساسية في حياة الجماهير الكادحة وفي مقدمتها الطبقة العاملة . ان التنازل عن هذا الموقف يؤدي الى انعزال الحزب الشيوعي عن جماهير طبقته وعن الكادحين كما أنه يعتبر تخليا عن جبهة نضال هي من صميم جبهات العمل الشيوعي .

● ان عدم توضيح موقفنا كاملا وبطريقة موحدة وبصورة واسعة أمام جماهير الطبقة العاملة والاقسام الاخرى من العاملين كان خطأ أضر بعلاقة الحزب الشيوعي بطبقته وبالجماهير التي تناضل معه من أجل التقدم والاشتراكية .

ومن زاوية السياسة التعليمية :

ان نضال القوى التقدمية من طلاب ومعلمين لدفع وزارة التربية والتعليم في طريق المساهمة في النهضة الثقافية الوطنية في بلادنا — نضال قديم وله جذوره . ومنظمات المعلمين الديمقراطية لها نقد متعدد الجوانب للبرامج ولنظم التعليم في بلادنا ، ولكننا نلحظ أن هذا المرفق الهام يسير على طريق خاطىء :

● الكثير من الخطوات التي اتخذها الوزير ذات طابع دعائي ولم تستهدف تغييرا جوهريا في التعليم لخدمة الثورة الديمقراطية . مشروع الاستيعاب الذي يستهدف ديمقراطية التعليم لم يستفد منه الا ميسورو الحال من ابناء المدن التي بها مدارس غير حكومية .

● لم يتم اشراك نقابات المعلمين في التخطيط التربوي وفي تنفيذ برامج الديمقراطية التي ناضلت من قبل لتحقيقها . ان الاتجاه الرسمي للوزارة يتجاهل الطرق الديمقراطية في العمل ويعمل لفرض سياسة لا تتلاءم مع ظروف بلادنا واهداف ثورتها الثقافية . انه يطبق ما يجري في ج.ع.م. تطبيقا أعمى .

● لم تبدأ بعد عملية تاهيل هذه الموزارة للقيام بدوها ، فالتردد يسود ازاء قضية تطهير معاهد التربية ، والمراكز الممتازة في قيادة الوزارة من العناصر اليمينية وخاصة من الاخوان المسلمين .

ان الغاء الاتحادات الطلابية ومصادرة العمل السياسي بالمدارس الثانوية أضر بالعمل الثوري لحركة الطلاب وترك المجال فسيحا لليمين ، في وقت كان فيه ميزان القوى قبل الخامس والعشرين من مايو يسير لصالح الحركة الديمقراطية ، وفتح الباب لتزايد نشاط العناصر الرجعية تحت ستار الجمعيات الدينية .

ونستطيع القول بان هذه الوزارة التي تلعب دورا هاما في ميدان أساسي للثورة الديمقراطية — وأعني البعث الوطني الثقافي — تعاني من سلبيات واخطاء فاحشة لا بد من النضال ضدها . واخطر هذه السلبيات هو الفهم القاصر والتصور الخاطىء للثورة الثقافية المنبعثة من خصائص شعبنا ومن حضارته العربية والزنجية ، واللجوء الى النقل الاعمى بلا تمييز ولا نظرات ناقدة .

● ان وضع الاجهزة الحاكمة ايضا يعاني من سلبيات :

أولا : في التحالف مع الحزب الشيوعي على مستوى المشاركة في اعباء الحكم . لقد تم هذا دون اعتبار لاسس التحالف المثمر والتشاور على قدم المساواة في نوع هذه المشاركة وفي حرية الحزب الشيوعي أن يبعث بممثليه للعمل المشترك في هذا الميدان . وقد قبل الحزب الشيوعي هذه الصيغة في اجتماع اللجنة المركزية مساء الخامس والعشرين من مايو وهو يضع في تقديره المهمة الاولى في حماية التغيير الجديد في السلطة وعدم عزلتها وقد تشكلت جبهة من القوى الرجعية مناوئة لها ذلك الصباح ، يضع في تقديره ان القوى الرجعيه كان من الممكن لها ان تحدث نكسة سريعة ان لم تهرع القوى الثورية باعلان التأييد . ولهذا فقد كان ذلك الموقف موضوعيا ومبنيا على موقف ثوري مخلص وحادب على مستقبل الحركة الثورية في بلادنا .

من الناحية الفكرية انها صيغة تمثل تصورا خاطئا لاستقلال حركة الطبقة العاملة وللحاجة التاريخية لحزبها الشيوعي في النضال من اجل انجاز مهام الثورة الديمقراطية . وهذا التصور الخاطىء يصل الى مستوى النظرية في منطقتنا بين بعض العناصر الديمقراطية الثورية الحاكمة . ونحن كشيوعيين ضد هذا التصور ونلحظ نتائجه الضارة بالنسبة لتطوير النضال الشعبي في فترة الانتقال ، نلحظ انه يمكن ان يصبح اتجاها يمينيا ثابتا قائما على العداء للشيوعية وللديمقراطية بين الجماهير . انه اسلوب مجرب من قبل اقسام من العناصر الديمقراطية الحاكمة في المنطقة العربية في اضعاف الحركة الشيوعية في كسب عناصر من المثقفين الشيوعيين الى مواقعها الفكرية والى تكوين نظرية كاملة تدعو الى الاستغناء عن التنظيم المستقل للشيوعيين او فقدانه لفعاليته والى محو الفوارق الايديولوجية بين العناصر الديمقراطية الثورية والشيوعيين . بالسلطة الان عناصر يمينية وبعض العناصر المشبوهة في مجلس الوزراء ، هذه العناصر تتخذ موقفا فكريا ضد الشيوعية ، وموقفا عمليا ضد حركة الطبقة العاملة والحزب الشيوعي . بعض هذه العناصر تتخذ من شعار القومية العربية قنطرة لضرب هذه القوى الثورية ، وبطرح السلبيات التي تعاني منها هذه الحركة في برنامجها السياسي والفكر : التغاضي عن الديمقراطية للجماهير ، مصادرة النشاط المستقل للطبقة العاملة ، الاعتماد على السلطة بناء أجهزة المخابرات والدولة البوليسية .

لماذا كل هذا السرد ؟ ... لاننا اذا كنا بصدد وضع تكتيك سليم فلا بد لنا ان نبنيه على الواقع ، على مجموع ما هو حاصل :

« عندما يتصدى الماركسيون لتقييم موقف بعينه عليهم الا ينطلقوا مما هو ممكن بل مما هو واقع وحقيقي » . — لينين — موقف البروليتاريا من ديمقراطيي البرجوازية الصغيرة » .

وقد واجهنا مثل هذه الاتجاهات الخاطئة في بعض ما طرح الشيوعيون ، وبعض الشيوعيين السابقين ، حول وجوب سلوك تكتيك لخلق نظام مثل كوبا في بلادنا . ان هذا الاتجاه يتجاهل المشاكل الواقعية وخواص الظروف والطرق التي انتزعت بها السلطة من قوى الرجعية ، يتجاهل السلبيات الموجودة ويقفز الى وضع لا تواجهه الحركة الشيوعية السودانية الان . ان ما نواجهه هو اتخاذ التكتيكات اللازمة لتحول الانقلاب العسكري الى ثورة شعبية خلال عملية معقدة من التحالفات والصراع ضد الاتجاهات السلبية لفئات البرجوازية الصغيرة ، وطرح المثل الكوبي في مثل هذه الظروف لا يؤدي الى شيء سوى تخلي الشيوعيين عن مواجهة المشاكل الواقعية والى العيش في حلم لذيذ يؤدي الى تفاقم تلك المشاكل مما يعود بالاضرار على الحركة الثورية .

ومما هو واقع نستطيع القول بان الفترة الماضية برهنت على ان السلطة الراهنة تتجه في سياستها الخارجية ضد الاستعمار بشكل واضح وانها تدعم من العلاقات مع المعسكر الاشتراكي وترغبغعلا في العديد من اجراءاتها في مواجهة مشاكل الثورة الديمقراطية في بلادنا وتتجه اتجاها ديمقراطيا وثوريا ، على ان محصول نشاطها العملي والفكري له ايجابيات وبه سلبيات ايضا ، على انها كقوة من فئات البرجوازية الصغيرة تدخل ميدان الصراع السياسي ، لم تصل بعد في نشاطها العملي والفكري الى المستوى الذي وصلت اليه تلك الفئات المتقدمة من بين المزارعين والطلاب الخ

ما هو موقفنا من مثل هذه السلطة :

بالاضافة الى ما طرحنا من قبل في وثائق اللجنة المركزية الاربعة نصدر موقفنا على الوجه التالي :

« لقد طرح البيان الشيوعي المبدأ الاساسي لتكتيكات الصراع السياسي : يناضل الشيوعيون من اجل انجاز المهام العاجلة للطبقة العاملة وتحقيق مصالحها المباشرة ولكنهم في وسط هذه الحركة يمثلون مستقبلها ويرعون ذلك المستقبل » .

(ماركسية ماركس وانجلز — ف. أ. لينين)

نحن نناضل من اجل انجاز مهام الثورة الديمقراطية بل نحن اشد المناضلين اهتماما بهذه الفترة لانها ترفع من مستوى الصراع الطبقي وتفجره بين جماهير المزارعين ، ولانها تقوي مراكز الطبقة العاملة في الاقتصاد الوطني وتحقق الشروط اللازمة لدفعها الى مراكز القيادة بالنسبة للجماهير ، ولانها توفر الشروط اللازمة للانتقال للثورة الاشتراكية هدف الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي الخ . الطبقة العاملة لا تصل الى الاشتراكية الا عبر الديمقراطية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

نحن نناضل من اجل المصالح المباشرة للجماهير في حياتها اليومية ونحقق لها بالنضال مكاسب في مستوى معيشتها وفي كافة نواحي حياتها الاجتماعية . وهذا النضال هو الذي يقرب الحزب الشيوعي من الجماهير ويربطه بها وتتيقظ على الوعي بمهامها التاريخية السياسية من خلاله .

وفي بداية الشوط الذي نحن بصدده الان نناضل من اجل تطوير الايجابيات في السلطة الراهنة ونكافح ضد كل السلبيات . معنى هذا اننا نطرح للجماهير برنامجا للثورة الديمقراطية المقر في المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي ونناضل بثبات ومثابرة لجلب تاييد واسع من الجماهير الكادحة لتاييده وكل خطوة تخطوها السلطة في تنفيذ بند من بنوده تجد التشجيع والتاييد من الجماهير وفي نفس الوقت نعمل بثبات ومثابرة لنقد اي اتجاه سلبي أو تردد من السلطة بهدف اقناعها وبهدف جلب تاييد جماهيري واسع لذلك النقد حتى يمكن التغلب على السلبيات .

بين هذه الحركة وخلال تطور النضال في مرحلة الانتقال علينا أن نرعى مستقبل الثورة واعني اولا خلق الشروط المادية اللازمة لمواجهة مهام الثورة الاشتراكية ، ثانيا خلق الشروط الذاتية لذلك المستقبل .

وهذا يتم بالطبع بانجاز برنامج الثورة الديمقراطية في مجال التنمية وفي تطور العلاقات الاجتماعية في بلادنا وفي تنفيذ الثورة الثقافية الديمقراطية . يتم سياسيا بان يرعى الحزب الشيوعي بحزم التطور المستقل للطبقة العاملة السودانية لتصبحخطوة وراء خطوة قائدة للجماهير الكادحة في بلادنا، لتبني خطوة وراء خطوة الحلف الثابت بينها وبين جماهير المزارعين الكادحة . وهذه الرعاية ناشئةمن موقفنا الايديولوجي كشيوعيين والقائل بان الثورة الاشتراكية تقودها الطبقة العاملة المتراصة خلفحزبها الماركسي اللينيني، وانه مهما تعددت الاشكال للسلطة التي تقود عملية بناء المجتمع صوب الاشتراكية فانها ذات محتوى واحد هو دكتاتورية البروليتاريا المتحالفة مع كادحي المزارعين .

● من خصائص فترة الانتقال الراهنة ان تغيير السلطة الذى هيا موضوعيا لطرح قضايا فترة الانتقال للانجاز ، تم بواسطة انقلاب عسكري .

— معنى هذا ان تغيير السلطة لم يات نتيجة لنضوج الازمة الثورية في بلادنا ولا يهم في ذلك كثير أن كان عدم النضوج يقع في مضمار الشروط الموضوعية او الشروط الذاتية . المهم هو ان الوضع اصبح بحكم تطور الفترة الاولى من مرحلة الانتقال التي نواجهها يضع واجبا مقدما لا نستطيع السير الى الامام بدون تحقيقه : اعني تحويل الانقلاب الى ثورة شعبية في حدود الجماهير الشعبية المتقدمة التي تنضج بينها الازمة (كما حددها المؤتمر الرابع) ثم توسيع دائرة اليقظة الشعبية خطوة وراء خطوة .

ان السلطة اذا ما وجدت تاييدا من جماهير الطبقة العاملة ومن جماهير العاملين في المكاتب ، من جماهير المزارعين المتقدمة في مناطق الانتاج الحديث ، من الطلاب الثوريين والمثقفين الثوريين من العناصر الديمقراطية والتقدمية في القوات المسلحة يمكن اولا : ان تستمر وتبقى لمواجهة الفترات المقبلة في الثورة الديمقراطية . ثانيا : يمكن أن تطرح قضايا الثورة الديمقراطية بطريقة سليمة تضمن لها كسب اغلبية الجماهير الكادحة الى برنامجها وتستطيع بالفعل أن تسهم في تحرير الجماهير من اسار التخلف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي . وفي رأيي أن الحديث عن حماية السلطة او دعمها يجب ان يطرح على الوجه التالي : كيف يمكن أولا وقبل كل شيء الابقاء على السلطة الراهنة ، توفير الشروط اللازمة لاستقرارها ولبقائها حتى تواجه الاشواط المقبلة في فترة الثورة الديمقراطية ؟

أولا : ان رفع نضال الجماهير الثورية المستعدة حاليا للصراع الاجتماعي الى ذروة النشاط الثوريهو الضمان الاول والذي بامكانه في الظروف الراهنة حماية السلطة وبقاءها لتنتقل لواجبات ومهام اخرى ، وهذا يتطلب فتح ابواب النشاط الديمقراطي لهذه الجماهير وازالة كل المعوقات التي تحول دون نشاطها وانطلاق طاقاتها الكاملة ففين الطبقة العاملة يجب ازالة كل القوانين التي تحد من نشاط هذه الطبقة ، يجب ان يشرع لاشراك هذه الطبقة في ادارة المصانع والورش والانتاجفي كل مستوياته . وبين جماهيرالمزارعين في مناطق الانتاج الحديث يجب تغيير علاقات الانتاج كما هو مطروح من قبل الحزب الشيوعي والعناصر الديمقراطية الثورية بينهم في الجزيرة والمناقل ، والمشاريع الخاصة والمشاريع الحكومية الاخرى . يجب ان تتقدم هذه الجماهير بخطى حثيثة فيميدان الديمقراطية وتشترك عمليا في الاصلاح الديمقراطيالخاص بتصفية نظام الادارة الاهلية والمحاكم الاهلية وان تتولى هذه الجماهير عمليا القضاء في مناطقها . بالنسبة لحركة الطلبة من المهم وقف النشاط الخاطىء الذي يقوم به وزير المعارف الراهن وتغير البرامج على اسس ديمقراطية وتقدمية مرتبطة بتجربة بلدنا وفتح الباب للنشاط الديمقراطي للطلاب في المدارس الثانوية ولاشتراكهم في ادارة المعاهد العليا والجامعات ... الخ ..

الثورة الديمقراطية لاتعني الغاء الاستغلال الرأسمالي والسبيل الوحيد لذلك هو توفير الشروط المادية والسياسيّة للانتقال بمجتمعنا صوب المجتمع الأشتراكي

ثانيا : ان تتخذ الاجراءات السريعة لتحسين مستوى معيشة الجماهير الكادحة . هذا في تقديري عمل هام لرفع النشاط الثوري لهذه الجماهير ولالتفافها الحقيقي حول السلطة الراهنة وللدفاع عنها في وجه التهجمات الرجعية والاستعمارية الرامية الى ضرب السلطة والى ادخال البلاد في فوضى الثورة المضادة .

● النظر في اجور عمال المصانع والورش الراسمالية وفيشروط خدمتهم مما يكفل ارتفاعا في مستوى معيشتهم واجورهم الحقيقية .

● مراجعة التخفيضات التي لحقت باجور الطبقة العاملة وذوي الدخول المنخفضة من العاملين في قطاع الدولة اعتبارا لمقاييس تكاليف المعيشة .

● وضع الاجراءات اللازمة لرفع عائد المزارعين في القطاعات التي سبقت اليها الاشارة .

ثالثا : توحيد الجماهير المذكورة في جبهة ديمقراطية تحقق اشتراكا فعليا لهذه الجماهير في توجيه السلطة وفي مناقشة القرارات المهامة. ان اخضاع هذه القضية للمناورات أو المناقشات البيزنطية يشكل خطرا على بقاء السلطة هو شرط لحمايتها وللنضال ضد السلبية التي تنشر عادة بين الجماهير حينما لا تشارك مباشرة في تغيير السلطة بل يتم هذا عن طريق الانقلاب العسكري . والجبهة الديمقراطية لا يقتصر نشاطها على تنظيم الجماهير وحسب بل وعليها ان تصبح اداة تعكس الراي العام التقدمي وتشارك في التوجيه . ان رفض الجماهير الثورية المتقدمة للسلطة في النظام البرلماني الغربي لا يعني تجاهل اهمية مؤسسات ثورية توجه وترسم ويرجع اليها في كل القضايا المهامة . بمثل هذه الخطوات تبنى المؤسسات النيابية الديمقراطية التي لا مفر منها لاستقرار الوضع الثوري واتجاهه ليضرب عميقا بجذوره في صميم مجتمعنا .

رابعا : يتخذ الوضع في القوات المسلحة اهمية كبرى في الاوضاع الخاصة التي تم بها الانتقال لمواجهة مهام الثورة الديمقراطية . ما نلحظه الان هو أن هذا الجهاز عاد الى علاقاته القديمة القائمة على الاسس التقليدية ، هو أن تنظيم الضباط الاحرار على قلة عدده تحلل وأصبح غير فعال . ان بقاء هذا الجهاز بهذه الطريقة أمر يعوق استمرار السلطة ويهددها دائما بانقلاب مضاد . ورغم ان موقفنا المبدئي هو ان مثل هذه الاجهزة لا بد من تغييرها باجهزة جديدة مرتبطة ارتباطا وثيقا باماني الجماهير وتشكل من الحلف الثوري بينها اذا كان للثورة ان تتطور بثبات صوب حل مشاكل ثورة الانتقال . الا اننا وحتى يتم ذلك نرى :

١ — انه من المهم تنشيط تنظيم الضباط والجنود الاحرار وحسم الخلافات بينهم داخل هذا الجهاز وان يتحكم هذا التنظيم في القوات المسلحة .

٢ — ان تطهر العناصر المشبوهة والفاسدة لا في حيز كبار الضباط كما حدث وحسب بل بين صغارهم . .

٣ — أ — ان تكون للجبهة الديمقراطية فصائلها المسلحة من طلائع الطبقة العاملة والجماهير الثورية وان تدرب هذه الجماهير لقمع اي انقلاب رجعي في البلاد . ان نضالنا لتسليح هذه الجماهير لا يؤدي الى قفل الطريق امام الانقلابات الرجعية ونشاط الثورة المضادة وحسب ، بل يؤدي ايضا الى مساعدة الوضع الراهن في التحول الى ثورة شعبية تمسك فيها الجماهير بالسلاح فتحمي مستقبلها وحاضرها . يعني ان تتحرر السلطة والطلائع الثورية في القوات المسلحة من الضغوط اليمينية والمحافظة التي تباشرها اقسام من القوات المسلحة في وضعها الراهن فتقيد بهذا التطورات السياسية التي يمكن أن تطرأ على موقف السلطة وايجابياتها ازاء مهام انجاز الثورة الديمقراطية . لقد برهنت تجارب البلدان المتخلفة حيث فتح الطريق للتقدم الاجتماعي بوساطة قوى تقدمية او ديمقراطية في القوات المسلحة وعن طريق الانقلاب ان الجهاز القديم بما فيه من عناصر يمينية واخرى ذات تطلعات برجوازية وطريقة للمعيشة بينها وبين المستويات الشعبية بون شاسع — شكل هذا الجهاز عقبة امام التقدم خلال هذه الفترة أو تلك من فترات الثورة الديمقراطية . ان هذه العناصر وتلك التطلعات تجد التشجيع عندما توضع القوات المسلحة في وضع ممتاز بالنسبة لبقية اجهزة الدولة ، بالاضافة الى ذلك فانه يقوي من الاتجاهات لتجميد التغيير الاجتماعي في البلاد وقصر التغيير في حيز انقلاب عسكري يقوم ببعض الاصلاحات الديمقراطية . لقد وقعت في هذا المضمار أخطاء بتعيين بعض الضباط السابقين كسفراء كما أن توفير السكن في العاصمة لبعض الضباط العاملين فيه تمييز ، خطأ أيضا — (الاستقطاعات) الخ .

ان وضع جهاز الدولة في بلادنا ومن بينه القوات المسلحة يمكن بالفعل — اتخاذ الاجراءات الحاسمة في تطهيره وضبطه وتقريبه من الشعب — ألا يعوق مسيرة العمل الثوري وفي هذا لنا وضع ممتاز بالنسبة لبقية البلدان العربية التقدمية .

ب — والى أن يتم هذا خلال النضال السياسي والفكري فانه يتحتم على الحزب الشيوعي أن يعمل بداب متفاديا كل الاخطاء الماضية لاتخاذ كافة التدابير التي يحمي بها الحركة الثورية من أي خطوة رجعية مضادة في القوات المسلحة أو خارجها . علينا أن نتحرر من الغفلة التي تسود الان بين تنظيماتنا — قيادة وقاعدة — في تنفيذ التدابير التي اشارت اليها اللجنة المركزية في خطابها الدوري رقم« ٣ » حينما اكدت انتغيير السلطة في اتجاه تقدمي بالعنف معناه حتما أن تطرح الثورة المضادة العنف باشكاله المختلفة للرجوع الى السلطة .

● بدات فترة الانتقال باشراك عدد من الشيوعيين في اجهزة الحكم وهذا من الناحية الموضوعية تعبير عن التحالف بين السلطة والشيوعيين . وعندما ندخل الى باطن هذا التحالف نلحظ ما يلي :

١ — الحزب الشيوعي ليست له حرية اختيار مندوبيه في التحالف . بل تم الاختيار في مراحله المختلفة من جانب السلطة .

٢ — لا يرجع السبب في هذا الى أن السلطة تخشى من ظهورها متعاونة مع الشيوعيين ، ففي الوزارة شيوعيون معروفون بهذه الصفة بين الجماهير .

٣ — تقوم هذه الصيغة للتحالف في وقت يتزايد فيه الصراع الايديولوجي داخل الحزب الشيوعي ، وتصبح أقسام من السلطة ذات مصلحة في هذا الصراع .

ان هذه الصيغة شكل قاصر من أشكال التحالف ، وتعبر عن موقف متردد ازاء توحيد القوى الديمقراطية والتقدمية والشيوعية بطريقة سليمة . ولكن تتطور الامور في اتجاه سليم من المهم :

● ان نطور هذه الصيغة للتحالف خلال النضال العملي والفكري بين الجماهير وبتطبيق سياسة الاقناع حول مفهومنا للطريقة التي يتم بها اتحاد كل القوى الديمقراطية في هذه الظروف .

● ان يباشر الحزب الشيوعي مستوى عاليا من قيادة الشيوعيين المشتركين بالسلطة وضبط اعمالهم والتزامهم بموقف الحزب الشيوعي . ان الانضباط في هذا المستوى هو الذي يحدد فعالية تحالف الشيوعيين مع السلطة ، هو الذي يحدد عمليا ان كان الشيوعيونالمشتركون في السلطة يمثلون الحزب الشيوعي وحركة الطبقة العاملة أم لا .

● أن يضع الحزب قاعدة ثورية سليمة للاشتراك المثمر في الحكم . فنحن نشترك في الحكم لخدمة الجماهير وليس لمجرد اعلان حلف ما . ونقيس دائما بقاءنا مشتركين في الحكم بهذا المقياس . وهذا يتطلب أن نبتعد عن نظرية « التمسك » بالمواقع الثورية —المشاركة في الحكم كأمر في حد ذاته دون اخضاعه لمصالح الجماهير . نحن نشترك في الحكم ايضا لتنفيذ البرنامج المشترك للثورة الديمقراطية. وهذا يتطلب جود هذا البرنامج الواضح امام كل الجماهير . وفي اطار هذا البرنامج يجب ان يكون موقفنا واضحا من كل القضايا التي يطرحها وان نناضل باخلاص وتضحية لكي تحل هذه القضايا بما يقدم حركة الجماهير الثورية . .

اذا استطعنا ان نوحد رفاقنا المشتركين في السلطة حول برنامج الثورة الديمقراطية وبذلت لهم المساعدات الكافية وطبق مستوى عال من الانضباط الحزبي في عملهم ، فان هذا الاشتراك في الحكم في صورته القاصرة حاليا سيكونمرحلة وسطية للتحالفعلى أساس الجبهة الوطنية الديمقراطية . سيساعد عبر عملية من النضال وخلال التجارب والانجازات في فترة الانتقال — في تطوير السلطة لتصبح سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية بقواتها الاجتماعية المعروفة ، وبرنامجها الرامي لتعميق الثورة في بلادنا

ما هو خطنا في العمل ؟

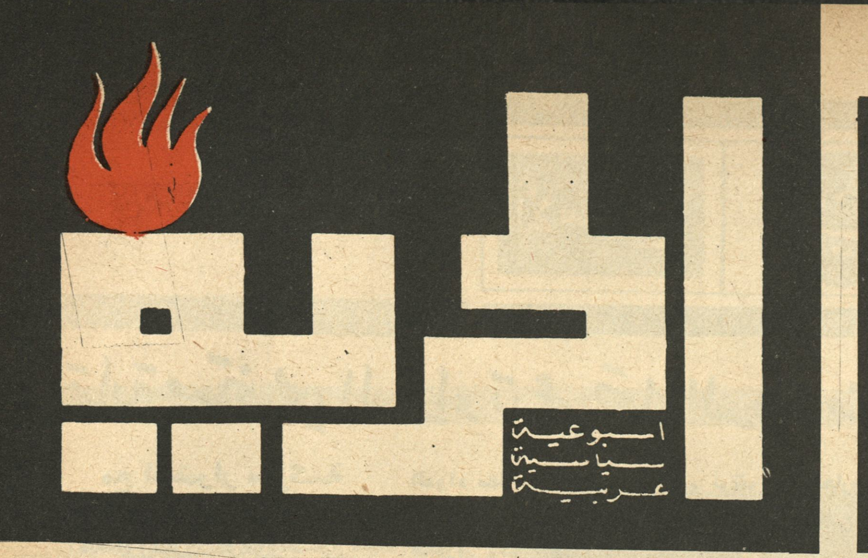
بوجود سلطة من البرجوازية الصغيرة المناهضة للاستعمار والتي تتجه وجهة ديمقراطية وثورية يحتل العمل الدعائي مركزا مقدما ورئيسيا في نضالنا العملي . وبروز هذه المهمة بوصفها اهم الاعمال التي على الحزب الشيوعي ان يقوم بها نابع من ان موقفنا من البرجوازية الصغيرة على تلك الشاكلة هو اقناعها من خلال النضال اليومي والعملي ؛ من خلال معارك الصراع الطبقي ضد الرجعية والاستعمار للسير بطريقة حاسمة لانجاز برنامج الثورة الديمقراطية في بلادنا ، هو اقناعها بالانتقال بعد انجاز هذه المهام في مرحلة الثورة الاشتراكية .

وليس هذا الموقف نابعا من اعتبار الوضع الاجتماعي والسياسي للسلطة وحسب بل نابع مما هو اعمق — نابع من صميم مرحلة الثورة الديمقراطية التي هي في محتواها ثورة جماهير الكادحين من المزارعين — ثورة البرجوازية الصغيرة . ولا سبيل لانجاز هذه المرحلة عن طريق القفز من فوقها او تفاديها فالجماهير الكادحة تنتقل الى الاشتراكية عبر الديمقراطية كما أكدت تجربة الثورات الاشتراكية وكما استنتج بحق ف. أ. لينين . ان طرح الثورة الاشتراكية قبل انجاز الديمقراطية او استيلاء الشيوعيين على السلطة تفاديا لمرحلةالديمقراطية خطأ، واتجاه يساري يتغاضى عن طبيعة الفترة التي تمر بها الثورة السودانية .

« لقد رفضت في موضوعاتي اية محاولة للقفز فوق حركة الفلاحين التي لم تستنفذ طاقاتها بعد ، او فوق حركة البرجوازية الصغيرة بصورة عامة ، رفضت أي تلاعب بالاستيلاء على السلطة بوساطة حكومة عمالية . » (من رسائل حول التكتيك — ف. أ. لينين) .

هذا يعني اننا نسلك خط الاقناع اي طرح برنامجنا للثورة الديمقراطية للجماهير وتقديم المواقف والتحليلات الصحيحة لمشاكل الثورة الديمقراطية ، تقديم خططنا في النضال العملي وان نشرح ما نرمي اليه للجماهير ، ونناضل عمليا ضد المعوقات التي تقف في سبيل اقناعها . ان خط الاقناع هو خط غني بالصراع الطبقي عبر هذه الفترة : غني بالنضال المعادي للقوى الرجعية والاستعمار والمصادم لتسلط البرجوازية ومحاولاتها حرف فترة الانتقال لصالح التطور الراسمالي ، غني بالصراعضد السلبيات السياسية والفكرية للبرجوازية الصغيرة . وطالما كان خطنا الاقناع فان تجربة الجماهير هي الشرط الاول لاقتناعها بوجهة نظرنا .

في العدد القادم الحلقة الأخيرة من التقرير ..



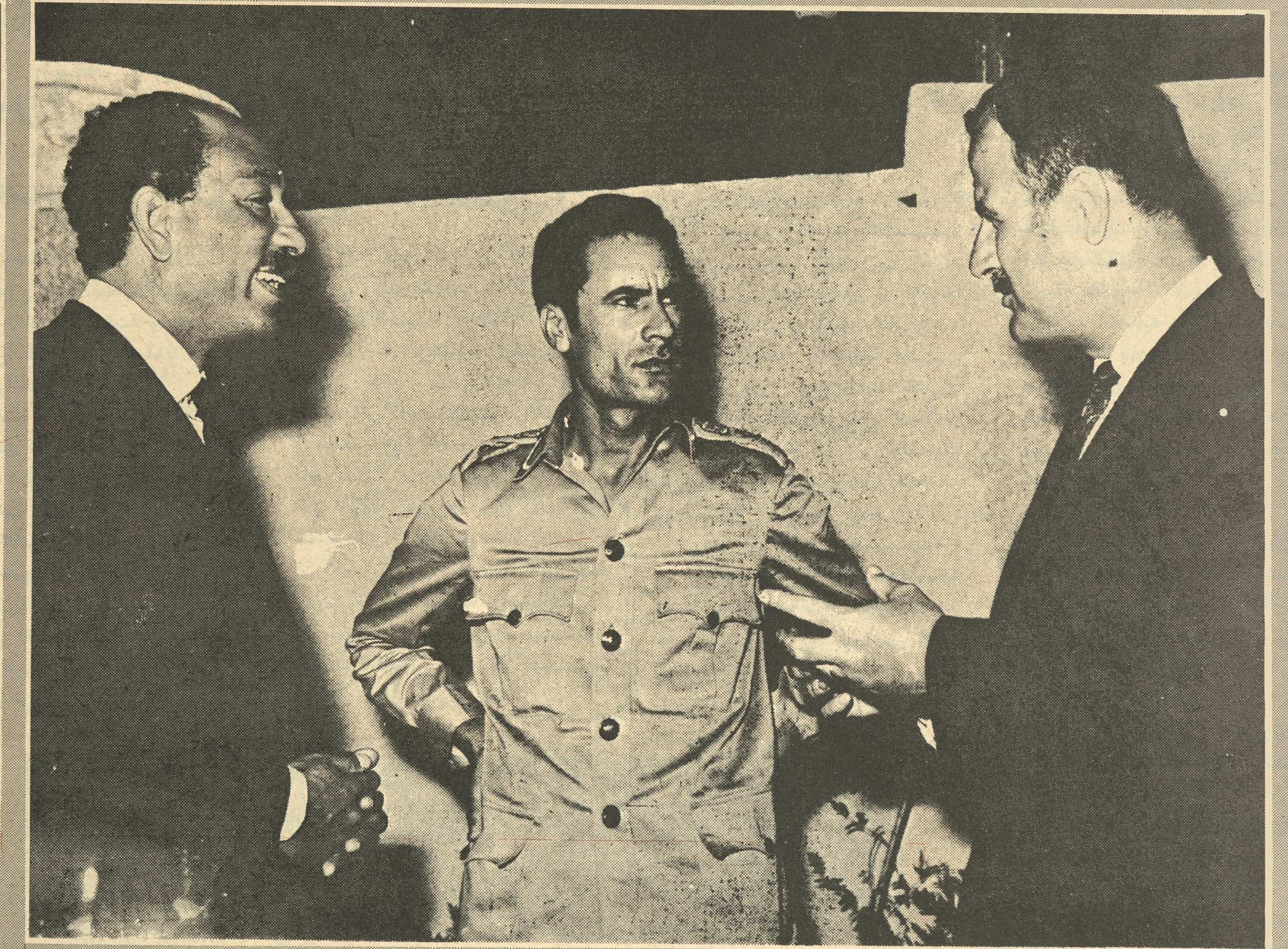
AL-HOURRIAH - No. 581 - 23 / 8 / 1971 - BEYROUTH • بيروت - ٢٣/٨/١٩٧١ - العدد ٥٨١ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل

«اقتصاد سورية الحديث» في نظر كُتّاب التحريفية السوفياتية

■ من قمة القذافي الخماسية الى قمة فيصل - السادات الثنائية:

«دعم» المقاومة «باوراق العمل» والوساطات





اجراءات نيكسون المالية: «الفرمان الاميركي»

التعديلات على قانون النقد والتسليف واستحداث بنك الانماء محاولة حل أزمة الاستثمارات دون مس سيطرة المصارف الأجنبية